



دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان - العراق

الدكتور ثائر صبري محمود الغبان

أستاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة

جامعة السليمانية

thairalghabban@yahoo.com

ألان عجيب مصطفى هلدني

ديوان الرقابة المالية

السليمانية

العراق

أب / 2009

السليمانية

المستخلص :

يهدف البحث الى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت عشرة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آلياً واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية وإثباتها . وخلص البحث الى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية . وكما يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقيق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية. وتم استخدام (5) متغيرات من متغيرات أهداف الرقابة الداخلية في استمارة الاستبانة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في المصارف ، وكانت نتيجة التحليل الإحصائي بأن هناك دور معنوي ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف ، فضلاً عن التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب .وبما أن نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة، فإن الأمر يتطلب منها بأن تأخذ بنظر الاعتبار تلك المتغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ومحاولة الاستفادة منها، وبالشكل الذي يساهم في تحقيق كفاءتها وفعاليتها في بناء رقابة داخلية فعالة بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاءً بالمراقبة المستمرة على عمليات المصارف.

Abstract:

Internal control is system, defined and implemented under its responsibility , which aims to ensure that; laws and regulations are complied with; the instructions and directional guidelines fixed by Executive Management or the Management Borad are applied; the company internal processes are functioning correctly , particularly those implicating the security of its assets; Financial Information is reliable; and generally contributes to the control over its activities , to the efficiency of its operation and to the efficient utilisation of its Resources. By helping to anticipate and control the risks involved in not meeting the objectives the company has set for itself, the internal control system plays akey role in conducting & monitoring its various activities. However , internal control



can not provide an absolute guarantee the banks objectives will be met under the Accounting Information Systems. Five variables had been used from the internal control system goals in the quastoiner application to know the role of the internal control in the banks, and the statistical analysis results was leading to the truly and correctly of the information in the first level coming next the others variable targets .

المقدمة ومنهجية البحث منهجية البحث: تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية

الشاملة ولأهميتها فقد أعطيت الأهتمام الكبير من الإدارات المسؤولة عن المصارف لكونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية وترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من الضوابط الحاكمة لسير أعمال المصارف للتأكد من الصحة الحسابية لما مدون في السجلات وحماية موجودات المصرف ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية والمالية المرسومة. ويناقش هذا المطلب المنهجية التي تمثل الطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضيتها وتحقيق أهدافها واسلوب اجراء الدراسة النظرية والتطبيقية فضلاً عن وسائل جمع البيانات وتحديد مجتمع البحث وعينته ووفقاً لما يلي

أولاً- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بقصور المصارف التجارية في اقليم كردستان – العراق في إتباع الأسس العلمية والعملية في عمل الرقابة الداخلية المتبعة فيها رغم إدخالها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في مجال عملها بشكل واسع ، ذلك الأمر الذي سيقود الى إضاعة الفرصة للاستفادة القصوى من طاقاتها في ميدان الرقابة الداخلية وتحقيق أهدافها في استغلال الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المتاحة لها بكفاءة وفاعلية واقتصادية.

ثانياً- هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إضافة الى تقييم مدى التزام المصارف قيد الدراسة بها من خلال أستمارة أستبيان معدة لهذا الغرض والتي تتم في ضوءها تحليل نتائج الدراسة وذلك عن طريق دراسة المعلومات المحاسبية في ظل النظام الالكتروني وربطها بالرقابة الداخلية المعمول بها للتعرف على نقاط الضعف وتقييمها للحد من الأخطاء والغش والتلاعب ومن خلال دورها في بقاء النظام كفوء وفعال.

ثالثاً- فرضية البحث: يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الأساسية التي مفادها الآتي " للرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دوراً كبيراً ومن خلال أساليبها في التحقق من أن الاعمال تسير وفقاً لما هو مخطط لها بكل كفاءة وفاعلية واقتصادية وفي الوقت المحدد "

رابعاً- أسلوب البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الاطار النظري، فيما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث تم تصميم استبانة تتكون من قسمين لتحديد دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وتضمن القسم الأول على المعلومات العامة، أما الثاني فقد قسم الى ثلاثة محاور، الأول يتعلق بتحقيق أهداف الرقابة الداخلية ومكوناتها، أما الثاني فيوضح أهمية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق أهداف الوحدة وتحقيقه للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ويتعلق المحور الثالث بدور الأساليب الرقابية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني .



خامساً- مجتمع البحث وعينته : يتكون مجتمع البحث من قطاع المصارف في إقليم كردستان، حيث يعد أكثر القطاعات استخداماً لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والأكثر حاجة للرقابة الداخلية عليها. أما عينة الدراسة فقد أشتملت على عشرة مصارف من المصارف التجارية الخاصة والمملوكة في مدينة السليمانية جدول (1).

جدول (1) الاستثمارات الموزعة والمستعادة حسب المصارف المبحوثة

اسم المصرف	الموزعة	المستعادة	النسبة المئوية %
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	4	3	2.439 %
مصرف الرشيد	25	21	17.073 %
مصرف (الرافدين) فرع السلام	20	17	13.821 %
مصرف كردستان الدولي للتجارة والاستثمار	15	15	12.195 %
مصرف التجارة العراقي	3	3	2.439 %
مصرف كويشة التجاري	20	20	16.260 %
مصرف الوركاء للتجارة والاستثمار	4	4	3.252 %
المصرف التجاري للاقليم	20	16	13.008 %
مصرف الشمال التجاري	17	15	12.195 %
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	12	9	7.318 %
المجموع	140	123	100 %

جدول (2) الاستثمارات الموزعة والمستعادة ميوية حسب أقسام المصارف

القسم	الموزعة	المستعادة	النسبة المئوية للاستعادة %
الحسابات	60	54	44 %
الإدارة	42	36	29 %
معالجة البيانات	20	17	14 %
رقابة	18	16	13 %
المجموع	140	123	100 %

جدول (3) توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة التراكمية %
الاعدادية	3	2 %	2 %



الدبلوم	37	% 30	% 32
البكالوريوس	72	% 60	% 92
الدراسات العليا	11	% 8	% 100

ويتضح من خلال الجدول (4) أن غالبية افراد عينة البحث يمتلكون خلفية علمية عن الموضوع محل البحث.

جدول (4) توزيع أفراد عينة البحث حسب الاختصاص

الاختصاص	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية %
محاسبة	56	% 46	% 46
إدارة	43	%35	% 81
حاسوب	9	%7	% 88
أخرى	15	%12	% 100
مجموع	123	%100	

ويشير الجدول الآتي بأن (80 %) من العينة لديهم خبرة خمس سنوات فأكثر في وظيفتهم الحالية.

جدول (5) توزيع أفراد عينة البحث حسب عدد سنوات الخدمة

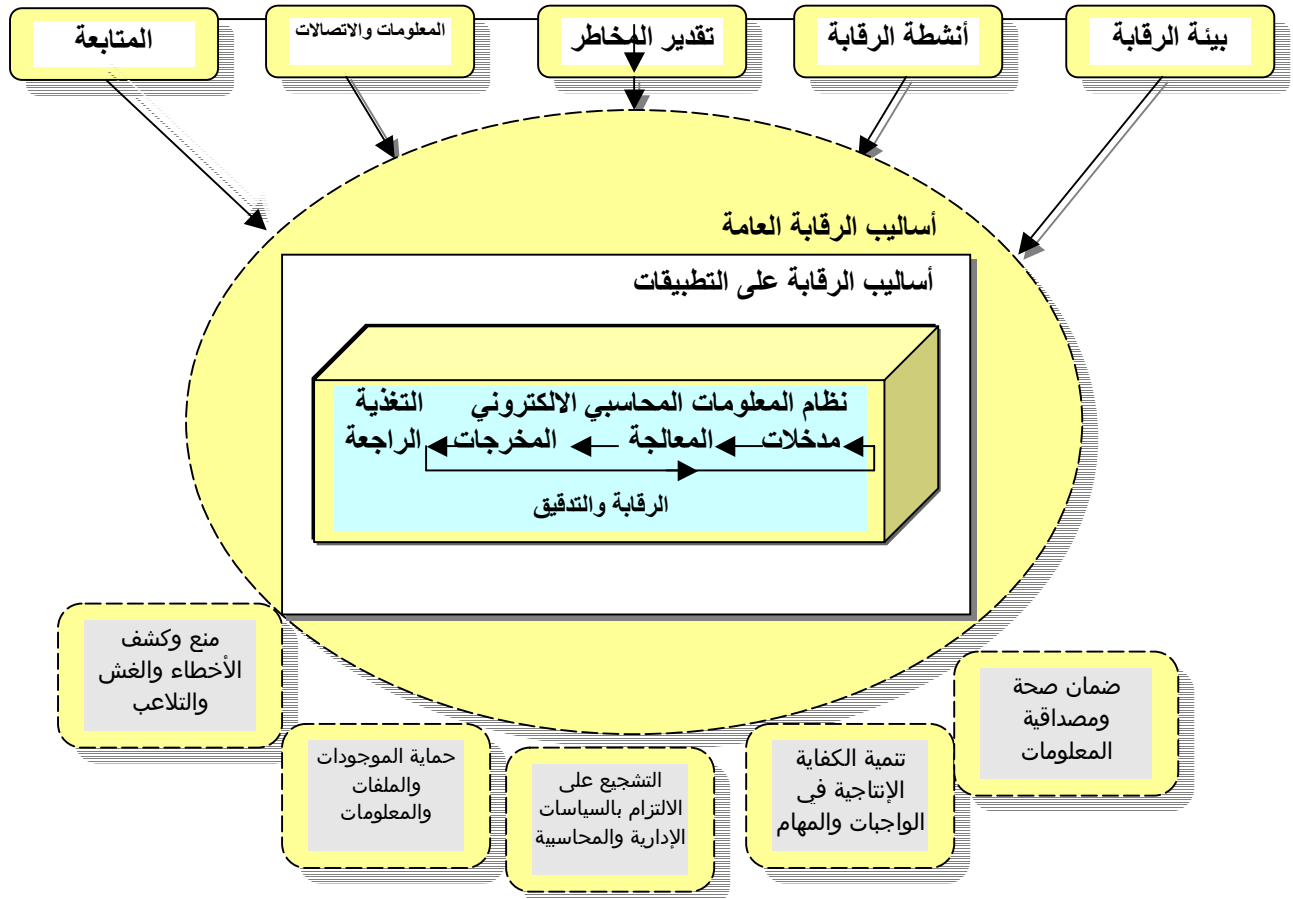
السنوات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية %
أقل من 5 سنة	25	% 20	% 20
من 5 الى 10 سنة	21	% 17	% 37
من 10 سنة فأكثر	77	% 63	% 100
المجموع	123	% 100	

جدول (6) توزيع أفراد عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الحاسوب

السنوات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية %
أقل من 3 سنة	46	%37	% 37
من 3 الى 5 سنة	32	% 26	% 63
من 5 الى 10 سنة	10	%8	% 71
أكثر من 10 سنة	35	% 29	% 100
المجموع	123	%100	

سادسا: وسائل التحليل الاحصائي: تم توظيف أسلوب التحليل العملي فضلا عن استخدام أساليب أخرى منها النسبة المئوية واختبار بارنلت والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرسوم البيانية في تحليل أجابات عينة البحث على أسئلة الاستبانة والتوصل الى النتائج ذات العلاقة ، ويوضح اسلوب التحليل العملي العلاقة بين مجموعة كبيرة من المتغيرات بدلالة عدد قليل من العوامل الاساسية ، وهو يظهر أهمية كل متغير من المتغيرات ومعرفة ما اذا كان هناك متغير يظهر بأنه متغير مستقل عن باقي المتغيرات ، أو معرفة ان كان له علاقة بالمتغيرات المؤثرة الأخرى وتحديد مقدار أو كمية تأثير كل منها. وقد أستخدم التحليل المذكور في مجال البحث بهدف تحديد أهمية وترتيب المحاور ذات الصلة بدور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات الالكتروني في عينة الدراسة ومن ثم تحديد أهمية وترتيب المتغيرات التفصيلية التي تضمنتها المحاور المتعددة لمتغيرات البحث المدرجة في الجانب التطبيقي وبالتفصيل .

سابعاً- أنموذج البحث



شكل (1) أنموذج البحث

الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

وفي ضوء ما سبق سيتناول البحث المحاور الثلاث الآتية :

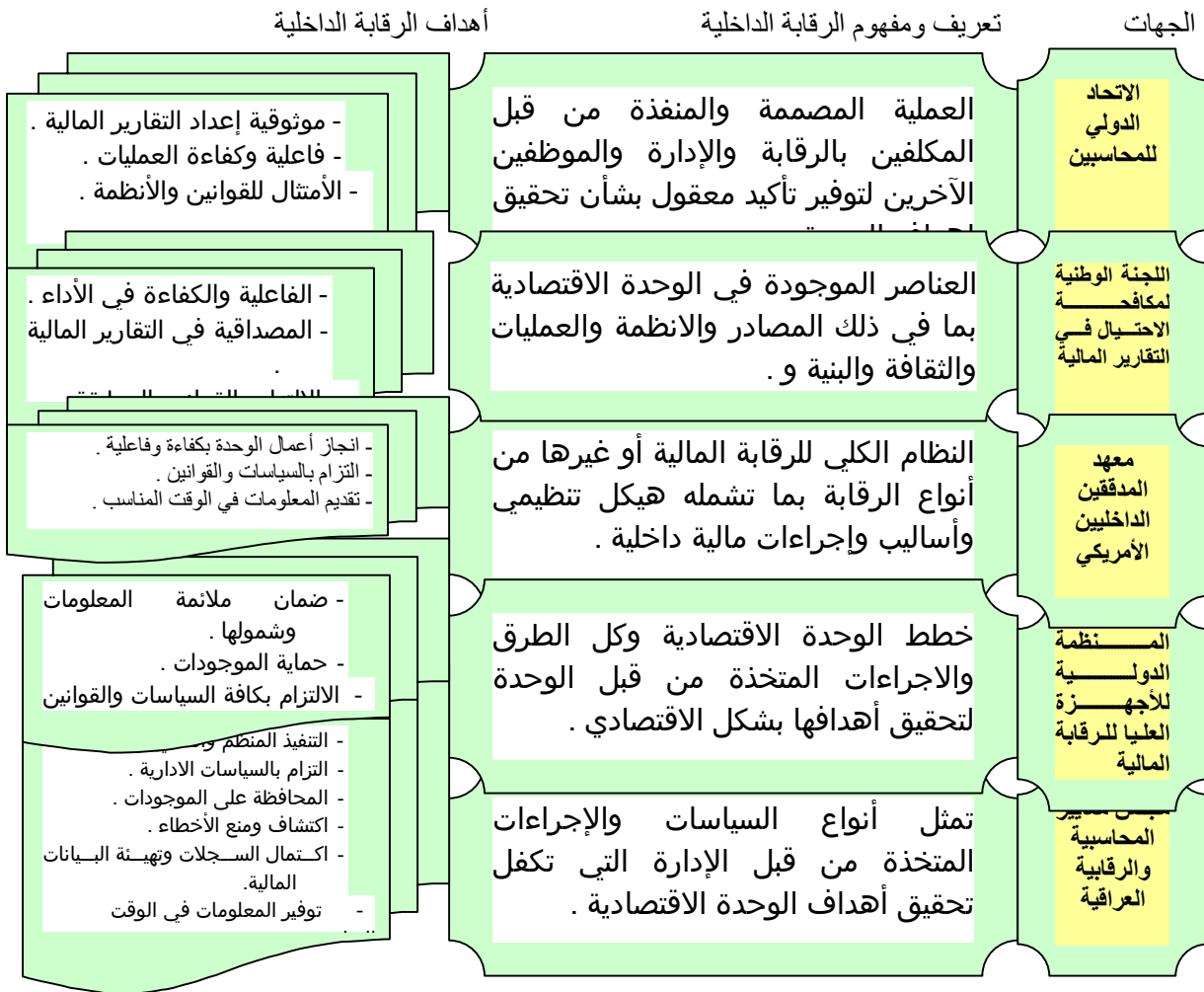
المحور الأول : مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناتها واساليبها في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني .

المحور الثاني : تصميم استمارة الاستبيان وتحليل النتائج للمصارف قيد التحليل والدراسة .

المحور الثالث : الخلاصة والمقترحات.

المحور الأول : مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناتها واساليبها في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

هنالك تعاريف وضعت للرقابة الداخلية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المختصة فضلا عن المختصين ويستخلص منها بأن الرقابة الداخلية ما هي إلا عملية تمارسها الموارد البشرية العاملة على كافة المستويات أو "لتأكيد معقول وليس مطلق بسبب محدوديات الرقابة الداخلية ثانيا" والمساعدة الفاعلة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وكفاءة وفعالية العمليات ثالثا" (شكل 2).

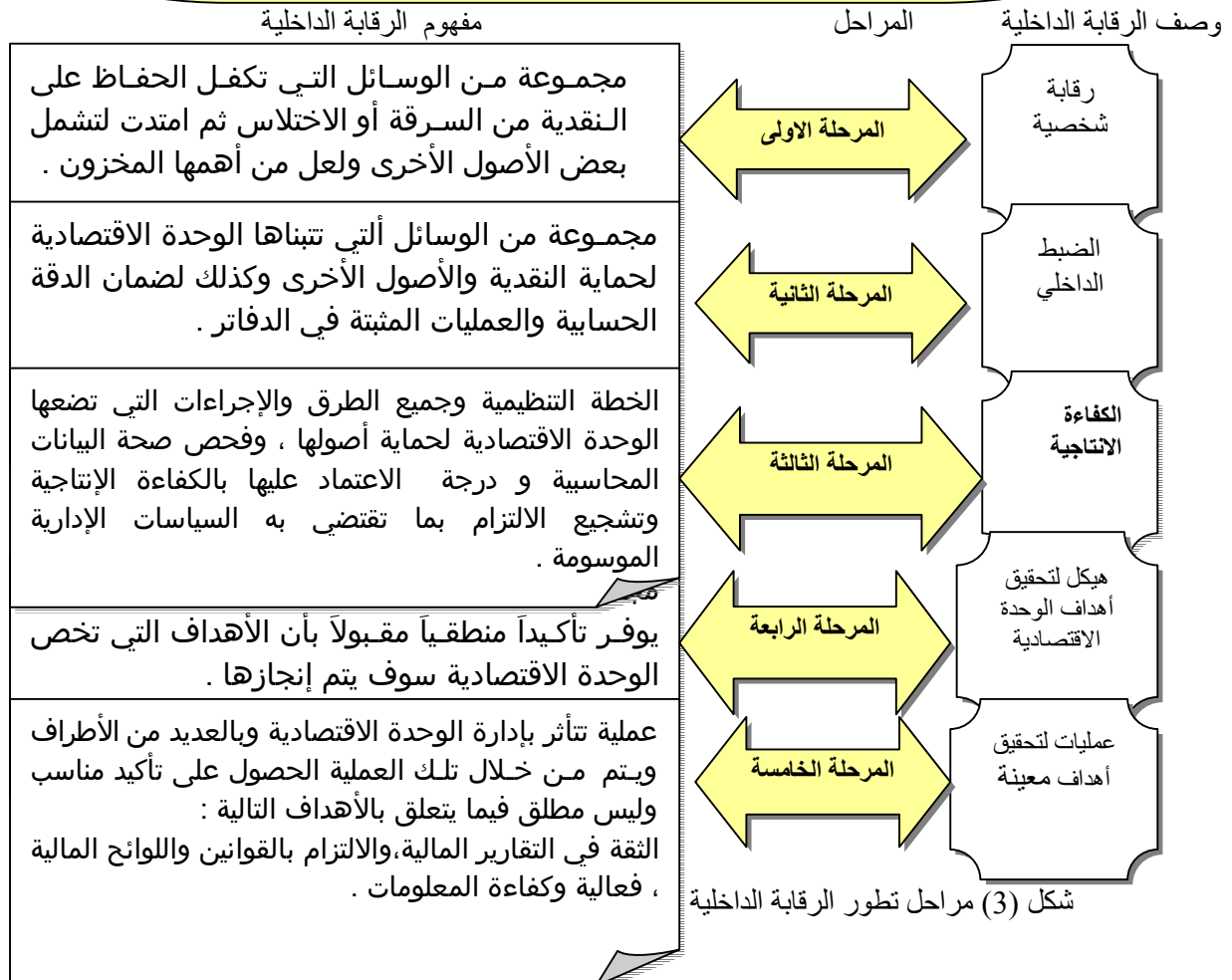


شكل (2) تعاريف بعض الهيئات والمؤسسات حول الرقابة الداخلية

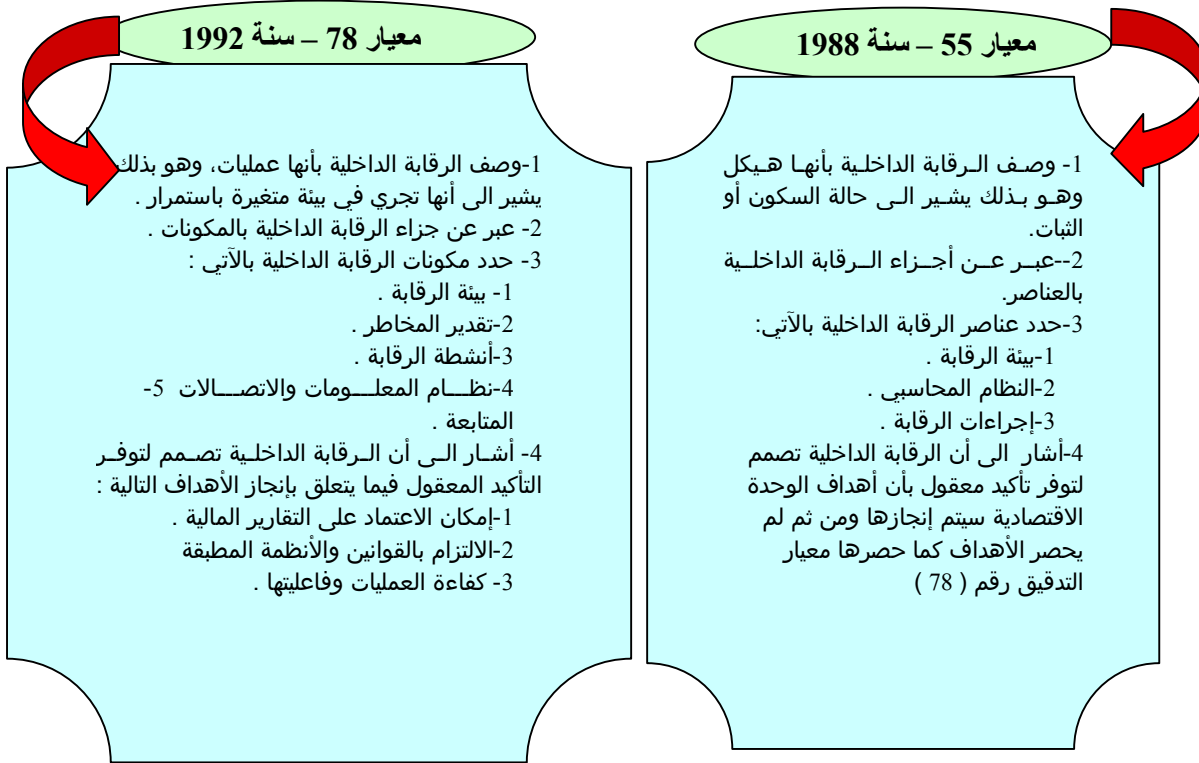
ويمكن التمييز بين أربع مراحل لتطور مفهوم الرقابة الداخلية وهي 1- مرحلة الرقابة الشخصية حيث انحصر تعريفها على مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى لعل من أهمها المخزون. 2- مرحلة الضبط الداخلية وبموجبها اعتبرت بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها الوحدة لحماية الموجودات وكذلك لضمان الصحة الحاسبية للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات (زغول، 2006: 7). 3- مرحلة الكفاءة الإنتاجية حيث اتسع

المفهوم ليشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية و يمكن ملاحظة ذلك من خلال المعيار رقم "1AU320" الصادر عن (AICPA) حيث عرفت " بأنها الخطة التنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية موجوداتها، وفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعة" (AICPA, 1987: 66). 4- مرحلة هيكل الرقابة الداخلية : وفيها تم أستبدال مصطلح الرقابة الداخلية بهيكل الرقابة الداخلية، باعتبار ان الأخير أكثر شمولاً (زغلول، 2006 : 7)، وقد وضع تعريف جديد حيث اعتبرت بموجبه " مجموعة من السياسات و الإجراءات الموضوعة وبما يوفر تأكيداً" معقولاً" بأن أهداف الوحدة سوف يتم تحقيقها " (Wante & Turney, 1990 : 112)، ووفقاً لهذا التقرير يتكون هيكل الرقابة الداخلية من ثلاثة عناصر هي بيئة الرقابة والنظام المحاسبي والإجراءات الرقابية (Arens & Loebbecke , 2000 : 289). وفقاً لمعيار (SAS NO: 78) تتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر هي: بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات والمتابعة (Arens et al ., 2005 : 273) . ويرى الباحثان بإمكانية تسمية هذا التطور في مفهوم الرقابة الداخلية بالمرحلة الخامسة من مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية، حيث تغير المفهوم من هيكل الرقابة إلى إجراءات وعمليات.

مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية



أما المعيار (78) فقد تبنى مصطلح الرقابة الداخلية عوضاً عن مصطلح "هيكل الرقابة الداخلية" و تضمن أيضاً بعض التعديلات على المعيار (55) ويمكن تلخيصها بالشكل التالي :



شكل (4) المقارنة بين معياري (55 و 78) بخصوص مفاهيم ومكونات الرقابة الداخلية المصدر : بالاعتماد على (الججاوي، 2006 : 40) .

ويمكن استخلاص أهداف الرقابة الداخلية بالآتي : (دزيي، 1996: 14) (الصحن وآخرون، 2006: 25):

1- ضمان صحة ومصداقية المعلومات لكي تتمكن الإدارة من الاعتماد عليها 2- حماية الأصول والسجلات من المخاطر مثل السرقة والضياع 3 تنمية الكفاءة الإنتاجية واستخدام الموارد والإمكانات بشكل أمثل وتحقيق أقصى عائد ممكن منها 4 التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة 5 الحد من الأخطاء والغش والمخالفات والضياع وسوء الاستخدام، ومن أجل تحقيق أهداف الوحدة تقوم الرقابة الداخلية بتنفيذ مهامها من خلال ثلاث أنواع للرقابة وهي (Romney & Steinbart , 2000 : 19) الرقابة الوقائية (المانعة) و من خلال اكتشاف وتحديد المشكلات في الأداء ومنع الأخطاء والتجاوزات قبل وقوعها وتقليل المخالفات والاطار التي يمكن ان يتعرض لها المصرف، وتستمد مقوماتها من كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم، فصل الواجبات المتعارضة، الرقابة الفعلية على الموجودات والقيود المحاسبية، مراجعة تواريخ الزبائن زاخيرا "الموافقة على الصرف من الأشخاص المخولين . الرقابة التحذيرية (الكاشفة) وتعمل على اكتشاف المشكلات في الأداء حال حدوثها وفي وقت مبكر يسمح بمعالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الامور ومصدر هذه الرقابة بشكل اساسي كل من التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والمراجعة الادارية والمالية، (حماد، 2006 : 29) الرقابة العلاجية (التصحيحية) وتتضمن مجموعة من الاجراءات لتحديد سبب المشكلة في الأداء، وتصحيح نواحي القصور. ولقد قسم دليل التدقيق رقم (4) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية

والرقابية العراقية ، 2000 : 4 انواع الرقابة الداخلية الى نوعين يمثل الاول الرقابة الإدارية والتي تمثل " مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي الوحدة بهدف تحقيق الكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية " أما عن أهدافها فانها تتعلق برفع الكفاءة التشغيلية والتشجيع على تنفيذ سياسات وتعليمات الإدارة، وتخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح الوحدة (حماد، 2006 : 46). وتحدد مجالات اختصاص الرقابة الإدارية بالتخطيط والرقابة التي تكفل تحقيق الأهداف المخططة وتتضمن الإشراف وضمان التغذية بالمعلومات وتحقيق الكفاية بمنع أي خلل في تنفيذ الخطة (عثمان، 1999: 85). اما النوع الثاني فيمثل الرقابة المحاسبية والتي تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة ودرجة الاعتماد عليها (موسكوف وسيمكن، مترجم : 2002 : 298). ويمكن تلخيص أهم الفروقات بالاتي:



شكل (5)

الرقابة الادارية والرقابة المحاسبية وأهم الوسائل المعتمدة لتحقيق أهدافها

المصدر: بالاعتماد على (العامري، 2003، 39)

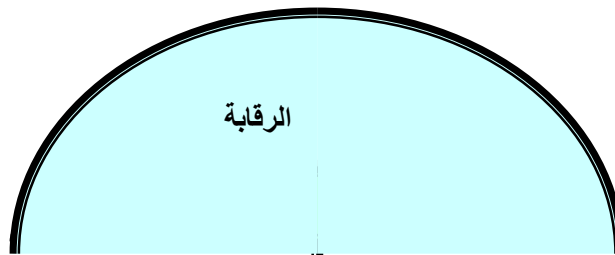
ويتضمن مفهوم الرقابة الداخلية خمسة مكونات وهي :- (Boynton,et.al., 2001: 329) أولاً- بيئة الرقابة وتشمل التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، والمديرين والملاك بخصوص الرقابة وأهميتها (Arens & Loebbecke, 2000: 292)، وتتكون بيئة الرقابة من العناصر الآتية:- (Beasley ,et.al., 2003 : 118) الإلتزام بالكفاءة . النزاهة والقيم الأخلاقية ، لجنة التدقيق ، فلسفة الإدارة ونمط التشغيل ، الهيكل التنظيمي، تحديد الصلاحيات والمسئوليات و ممارسات الأفراد.

ثانياً- تقدير المخاطر :- في الغالب تواجه كافة الوحدات مخاطر داخلية وخارجية (Wilkinson, et aL.,: 2000: 240)، التي يمكن أن تؤثر عكسياً على قدرتها على تسجيل وتشغيل وتلخيص والتقرير عن البيانات المالية بشكل يتسق مع تأكيدات قوائمها المالية، و يجب أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمالات حدوثها، وطرق إدارتها، وقد تستهل الإدارة الخطط والبرامج أو التصرفات بدراسة مخاطر معينة أو قد تقرر أن تقبل المخاطر بسبب التكلفة أو بسبب اعتبارات أخرى (حماد، 2007 : 285) .

ثالثاً- المعلومات والاتصالات: يوفر نظام المعلومات الفعال المدخل الملائم لتحديد الطرق التي تسجل كافة العمليات المالية على أساس زمني مناسب وبتفصيل كاف للسماح بالتبويب الصحيح للتقرير المالي بجانب قياس وعرض العمليات المالية بشكل صحيح والإفصاح عنها في القوائم المالية(لطي، 2006 : 401). وفي تقييم مدى ملاءمة نظام المعلومات، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الحصول على المعلومات الداخلية والخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن أداء الوحدة ومدى تحقيقها للأهداف بجانب توفير معلومات للأشخاص بالتفصيل وفي الوقت المناسب وذلك لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم بكفاءة و تعديل نظام المعلومات حسب الحاجة وأخيراً"دعم الإدارة لوضع نظم المعلومات الضرورية والالتزام بالموارد المناسبة(حماد، 2007: 288). وفيما يتعلق بالاتصالات فهي أمر أساسي في نظم المعلومات المحاسبية فضلاً عن توفيرها المعلومات الملائمة لتمكين الموظفين من أداء واجباتهم، ويجب أن تأخذ معنى أوسع لنشر الثقافة التنظيمية المشتركة في الوحدة والتعامل مع التوقعات . ومن الجدير بالذكر أن هناك حاجة إلى ابتكار أساليب اتصال للموظفين للإبلاغ عن معلومات ذات صلة بالمخاطر إلى المعنيين. (معايير انتوساي، 2007 : 14)، ومن الأمور الهامة هي وبقاء قنوات الاتصال مفتوحة ذلك الأمر الذي يشعر العاملين بالإرتياح لنقلهم المعلومات الى الإدارة

رابعاً: الأنشطة الرقابية وهي السياسات والإجراءات فضلاً عن بيئة الرقابة التي وضعتها الإدارة لتحقيق أهداف الوحدة ، والتي تساعد على التأكد من القيام بالأنشطة الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف الوحدة، وكذلك تصمم الأنشطة الرقابية لمنع واكتشاف الأخطاء في البيانات والمعلومات المحاسبية والمساهمة في توثيق وتقوية نظام المعلومات المحاسبية (konrath , 2004 : 211).

خامساً : المتابعة و تعني التقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمسايرة الظروف الداخلية، إذ إن إجراءات الرقابة عرضة للتقدم، فقد تصبح مع مرور الزمن غير مناسبة ويضعف الالتزام بها، فالمعلومات اللازمة لإجراء التقييم والتحديث تأتي من مصادر مختلفة تشمل دراسة واقع الرقابة الداخلية، والتقارير الاستثنائية عن أنشطة الرقابة، والتغذية الراجعة فضلاً عن تقرير مراقب الحسابات (الجراوي، 2006 : 48). والشكل (6) يوضح العلاقة ما بين مكونات الرقابة وتفاصيلها حيث يتضح بأن بيئة الرقابة تعتبر مضلة للعناصر المركبة الأخرى وتعتمد فاعليتها على بيئتها الرقابية وإذا كانت فعالة فأنها تؤدي إلى رقابة داخلية فعالة .



تقدير المخاطر - أنشطة الرقابة

المعلومات والاتصالات - المتابعة

شكل (6)

العلاقة بين مكونات نظام الرقابة الداخلية

المصدر : (Arens et aL ., 2005 : 274) بتصرف.



أما الجدول التالي فيوضح مكونات الرقابة الداخلية الخمسة ابتداءً من بيئة الرقابة وانتهاءً بالمتابعة.
جدول (7) مكونات الرقابة الداخلية

عناصر مكونات الرقابة	وصف مكونات الرقابة	مكونات الرقابة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> -القيم الأخلاقية والنزاهة . -الالتزام بالكفاءة. -مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة التدقيق. -فلسفة الإدارة ونمط التشغيل . -الهيكل التنظيمي . -تحديد السلطات والمسؤوليات. -سياسات وممارسات الموارد البشرية . 	<p>السياسات والإجراءات والتصرفات والإتجاه العام والإدارة العليا وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها .</p>	بيئة الرقابة
<ul style="list-style-type: none"> - عمليات تقدير الخطر :- - تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر - إمكانية حدوث الخطر . - قرار إدارة الخطر . 	<p>تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقاً للإطار الدولي للتدقيق .</p>	تقدير المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - أنواع الأنشطة الرقابية :- - الفصل الكافي للواجبات . - الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة - السجلات والمستندات الكافية . - الرقابة المادية على الأصول . - الاختبارات المستقلة على الأداء . 	<p>الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي .</p>	الأنشطة الرقابية
<p>أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات، الاكتمال، الدقة، التيبوب،التوقيت، الترحيل، التلخيص .</p>	<p>الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقرير عن عمليات الوحدة الاقتصادية .</p>	المعلومات والاتصال
<p>متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية .</p>	<p>التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف</p>	المتابعة

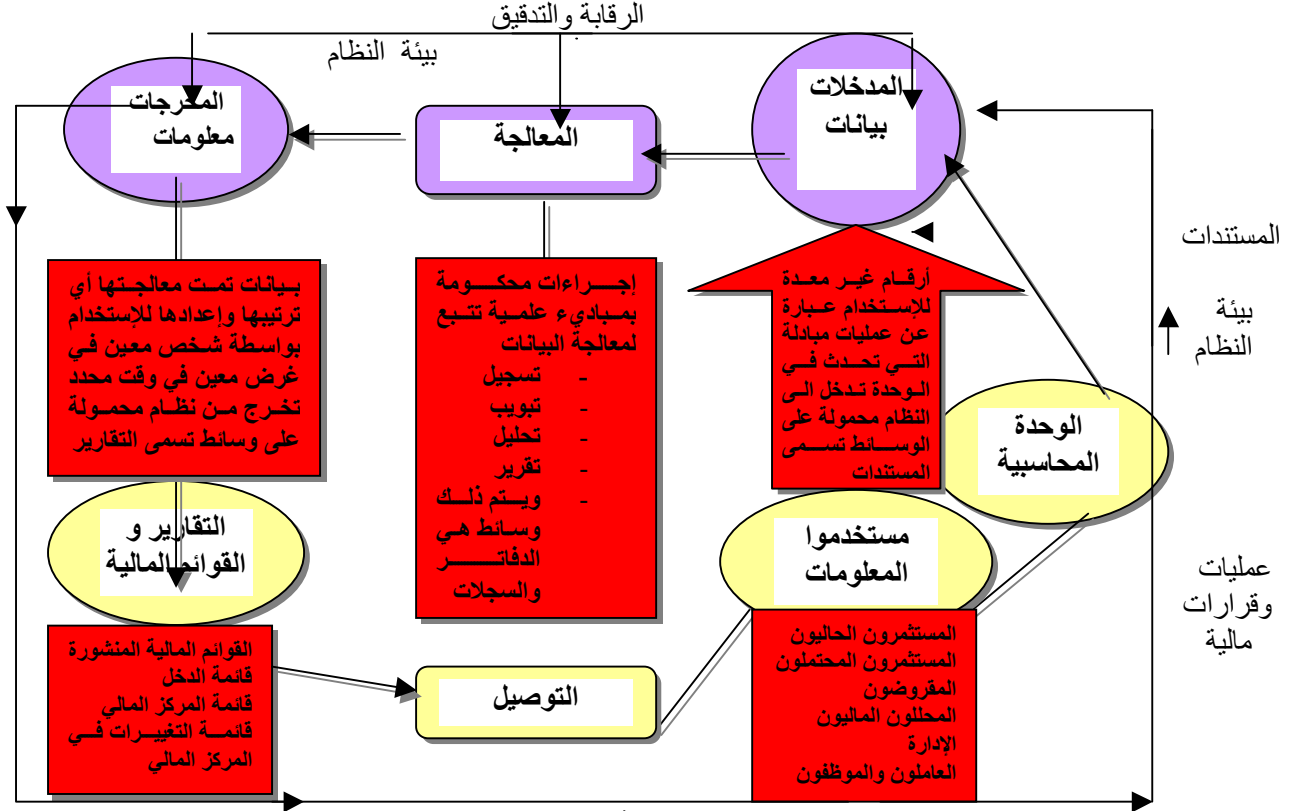
المصدر: (282 : 2005 : Arens et aL., بتصرف

وفيما يتعلق بمقومات الرقابة الداخلية فهي 1- هيكل تنظيمي وإداري سليم حيث يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات لكافة الإدارات حيث يختلف تبعاً لحجم الوحدة وانتشار أعمالها وطبيعة نشاطها وعدد الفروع (زغلول، 2006 : 8)، وفي حالة كونه مصمماً على أساس الاستقلال التنظيمي للإدارات فإن خطوط السلطة والمسؤولية تظهر بوضوح مما يساعد بسهولة على تحديد المسؤولين عن الأخطاء والمخالفات التي تحدث وبشكل يؤدي إلى التنسيق والتكامل وتبادل الآراء بين المستويات الإدارية. ويلزم أن يرفق بالهيكل التنظيمي مجموعة من القوانين لمختلف الأنشطة والتي يمكن وضعها في صورة دليل تنظيمي لتكون مرشداً بجانب بيان طرق الاتصال . (عثمان، 1999 : 38). 2- نظام محاسبي سليم ومكتوب: ويمثل مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والطرق والأساليب والإجراءات الفنية التي تتبع لتحقيق العمليات المالية وتسجيلها وتبويبها وقياس نتائجها وعرضها لأغراض تقويم الأداء وترشيدها للقرارات (عثمان، 1999 : 78) على أن يتم ذلك من خلال وضوح المبادئ المحاسبية وتحديد أساليب فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من صحتها (جمعة، 2005 : 6) بجانب قياس العمليات والإفصاح عنها بالشكل الملائم (حماد، 2007 : 52). فضلاً عن انسجام النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للوحدة لتسهيل إجراء وتطبيق



محاسبة المسئولية وكما يجب أن يبني النظام المحاسبي بحيث يمكن استخدام الحاسوب في تنفيذ العمليات الحسابية. (المطارنة، 2006 : 210)، ويجب ان يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي بحاجة المصرف، وكذلك تصميم دورات محاسبية تحقق رقابة فعالة . 3-إجراءات وسياسات وقائية مختلفة وتعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبين بشكل واضح اجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع أقسام عمليات المصرف والتي تكفل تلافي عمليات الاختلاس والتلاعب والغش للوقاية منها و الحد من أثارها بشكل نهائي. (الأركوازي، 2007 : 38) 4- موظفون أكفاء ومؤهلون تقع عليهم مسؤولية التنفيذ، فبالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسئولية وصحة توزيع الوظائف طبقا لمتطلبات الرقابة الداخلية، إلا أنها قد لا تنجح في تحقيق الأهداف نظرا لعدم كفاءة أو أمانة العاملين في تأدية المسئوليات الموكلة لهم و ان قدرتهم ونزاهتهم لا تعد في حد ذاتها ضمانا لزيادة فاعلية الرقابة الداخلية دون الاستفادة منها عن طريق الاهتمام بالجوانب الإنسانية عند تنظيم العمل وفي تحديد علاقات الإدارة بهم (توماس و هنكي، مترجم، 2000 : 379). 5- استخدام الوسائل الآلية والالكترونية بما يكفل التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة والحفاظ على الموجودات من أي تلاعب أو اختلاس (عبدالله ، 2004 : 233)، كما يمكن وضع دليل يسمح بتحديد أسباب الأخطاء وكيفية معالجتها بسرعة وبشكل يعطي معلومات رقابية تؤدي الى اقتراب زمن حدوث الأخطاء عن زمن كشفها، وهذه المطابقة الزمنية تسمح برد فعل سريع ، وبالتالي فإنها تؤثر في عملية المعالجة وبنية الرقابة الداخلية، (دحدوح، 2007: www.arablawinfo.com). ومن حيث ارتباط الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي ومكوناته في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات فإنه يعرّف بأحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الى الجهات المستفيدة (موسكوف وسيمكن، مترجم : 2002 : 25)، ولكي يحقق نظام المعلومات أهدافه فإنه يضطلع بست وظائف كل منها تحتوي على مجموعة من الأنشطة، وتضم جمع البيانات، ادارتها، رقابتها، تشغيلها، انتاج المعلومات، وتوصيلها (Wilkinson & Cerullo, 2000:11) وبناء على ماسبق يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني سيتكون من مجموعة الموارد البشرية والإجراءات التشغيلية وتقنية المعلومات لإنجاز وظائفه الرئيسية في الوحدة ويتعامل مع بيئة اقتصادية واجتماعية معقدة وتقع عند جانب المدخلات. وفي هذا الجانب يتطلب تحديد المبادئ العلمية التي تحكم عملية اختيار الأحداث العمليات التي يجب معالجتها محاسبيا، لأنه من الطبيعي أنه ليس كل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية يمكن اعتبارها محاسبية . وعند معالجة البيانات يجب تحديد المبادئ والفروض والمعايير المحاسبية و مناهج القياس المحاسبي اللازم تطبيقها بهدف تحويل البيانات إلى معلومات. أما من حيث جانب المخرجات فإن النظام المحاسبي يتعامل مع بيئة متعددة الجهات حيث يقوم بسد احتياجات تلك الأطراف . ويفرض على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تحقيق المواصفات التالية :

- 1- توفير المعلومات المحاسبية عند الطلب وحسب المواصفات كما ونوعاً وتوجه نحو عملية اتخاذ القرار .
- 2- الحدثة في المعلومات المحاسبية، بمعنى أن تعكس الواقع الاقتصادي للوحدة في لحظة إصدارها وبالتالي فإن على المحاسبة إنتاج معلومات أنبية بالإضافة الى المعلومات الدورية .



شكل (7) المحاسبية كنظام للمعلومات

المصدر (مطر و السويطي ، 2008 : 14) بتصرف

3- ضمان التسجيل والتخزين الصحيح للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود . (قاسم ، 2003 : 267) .

4- صحة الضوابط المصممة في الكمبيوتر وموضوعيتها ، فهي ثابتة بغض النظر عن وجود أخطاء من عدمه.(دحوح، 2007 : www.arablawn.com). واتساقاً مع كل ما تقدم يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أصبح يعد عاملاً أساسياً في النجاح ، وأن استخدامه ذلل عقبات وصعاب كثيرة، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها والحصول على مخرجات سريعة وفي أي وقت ، ولضمان ذلك يجب أن تكون هناك رقابة داخلية فعال من البداية حتى وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين. ويعد تصميم نظام رقابة داخلية أمراً حتمياً في الوحدات ، وبما أن النظام المحاسبي لم يتغير من حيث جوهر المفهوم إلا أن الانتقال من الآلية اليدوية إلى المحوسبة جعل عملية مراقبته صعبة وذلك لأسباب عديدة أهمها :

1- غياب مستندات الإدخال : ففي النظم الالكترونية يمكن إدخال البيانات دون مستندات تدعمها (www.socpa.org.sa) ، وبالتالي لا تكون مرئية حيث تكون في شكل يمكن قراءته بواسطة الآلة فقط وأن نقص التوثيق المستندي يعتبر من المشكلات المصاحبة لاستخدام الكمبيوتر (عبيد و السيد، 2007:30) .

2- النقص في المخرجات المرئية : فإن عدم وجود المخرجات المرئية قد يؤدي إلى ضرورة الوصول إلى البيانات المحفوظة على ملفات الحاسب الآلي والتي لا يمكن قراءتها إلا عن طريق الحاسب الآلي نفسه .



- 4- قدرة الحاسب الآلي على تخزين كميات هائلة من المعلومات باستخدام وسائط التخزين والتي لا تحتاج إلا إلى حيز صغير بالمقارنة إلى حيز السجلات والدفاتر في النظام اليدوي (قاسم ، 2003 : 356) .
- 5- نقص الأخطاء العشوائية مقابل زيادة الأخطاء النظامية وذلك لوجود التشغيل الإلكتروني (القباني، 2007 : 285) ، حيث أن الطبيعة المتكررة لعمليات برامج الحاسب الآلي قد تؤدي إلى عدم قدرة الحاسوب على تمييز البيانات الخاطئة التي يتم إدخالها إليه بعكس الإنسان الذي بإمكانه التمييز بين البيانات الخاطئة والصحيحة(دزيي، 1996 : 5)، وكذلك فإن الحاسب غير قادر على التفكير وهناك العديد من الأخطاء التي يمكن حدوثها مالم توجد إجراءات للرقابة على البرامج المستخدمة للتعرف على الثغرات التي يمكن أن تزيد من تكلفة الأخطاء التي حدثت (الصحن و آخرون ، 2006 : 232) .
- 6- التعامل غير المصرح به وهو على نوعين، يعرف الأول بالاختراق الخارجي حيث يتم الدخول من خارج الوحدة، أما الثاني فيعرف بالاختراق الداخلي والذي يقوم به عادة أفراد من داخل الوحدة (السامرائي والزعبي، 2004 : 244)، ويتم التغلب على هذا التهديد عن طريق تصميم برامج إدارة قواعد البيانات ومراقبتها داخليا" بصورة تحتوي على وسائل للتحكم في محاولات الاستنتاج .
7. فيروسات الحاسوب والتي تؤثر على عمل نظام المعلومات المحاسبي فإذا ما أصيبت البيانات بفيروس معناه عطب النظام أو فساده مما يحمل الوحدة تكاليف باهظة (الجواد و الفتال، 2008 : 67) .
8. عدم قدرة الحاسوب على التفكير أو الحكم الشخصي وهناك العديد من الأخطاء التي يمكن حدوثها مالم توجد إجراءات للرقابة على البرامج المستخدمة. (الصحن وآخرون، 2006:232) .
9. احتمال السرقات عن طريق استخدام المعلومات في سرقة الأموال ، وسحب الأرصدة للأشخاص والوحدات دون علمها أو طلبها ونقلها من حساب لآخر. (السامرائي والزعبي، 2004 : 244) .
- 10- تعتبر التعاملات الإلكترونية التي تتم بين الأفراد والوحدة ذات طابع معلوماتي مهم ، وبالتالي فإن تمكن أحد من معرفتها و تتبعها فسيتم فقدان الثقة بالوحدة التي يتعامل معها، من منطلق أنها لم تتمكن من حماية خصوصيتها (دهمش و القشي : www.arablawinfo.com) . ويوجد لدى الوحدات التي تطبق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أساليب للرقابة المحاسبية وهي أو لا":الرقابة العامة والتي تمثل المعايير التي تدخل تحت نطاق مهام قسم معالجة البيانات، وتعد بمثابة أساليب رقابة إدارية على الوظائف ويكون لمواطن الضعف فيها آثار كبيرة على عمليات المعالجة ، وتضم:(توماس وهنكي، مترجم: 2000:455).الرقابة التنظيمية بمركز الكمبيوتر والتي تعد ذات أهمية في الإشراف وتوزيع الاختصاصات على العاملين نظراً لعدم استطاعة تحقيق الرقابة الداخلية من خلال أسلوب الفصل بين الوظائف المتبع في نظم معالجة البيانات يدوياً، (الطائي، 2004 : 129) . توثيق واختبار النظم من أجل الوصول الى عرض المصمم منها بشكل واضح وصحيح (قاسم، 2006 : 63)، ويجب أن لا يسمح بإجراء أي تعديل الا بموجب مستندات يمكن التحقق منها (الدميري وآخرون، 2008 : 20)، ويجب توثيق كافة بيانات الاختبار المستخدمة. رقابة الأجهزة : ويقصد بها رقابة أجهزة الحاسوب وملحقاته ، فقد تستخدم بطرق غير مصرح بها للحصول على البيانات والمعلومات السرية والهامة ، ولذلك لا بد من اتخاذ الإجراءات السلامة



الأجهزة . رقابة إمكانية التوصل إلى النظام: وتشمل كل الأساليب الرقابية ذات الصلة بدخول غرفة الكمبيوتر حيث يعتبر الافراد العنصر الأيمن الذي تمتلكه الوحدة وفي نفس الوقت العنصر الأخطر الذي يهدد امن الوحدة لذلك يجب ا لمحافظة على أمنهم وضمن التزامهم بالأمن (الحميد و نينو، 2007 : 52) أساليب رقابة استخدام ملفات الكمبيوتر ورقابة الشبكة ويتم ذلك من خلال مرور خطوط الاتصال بأقل عدد ممكن من النقاط ، وكما تم الاقتراب الى الخط كلما قلت التهديدات (الحواد و الفتال، 2008 : 58). ثانياً : أساليب الرقابة على التطبيقات : ويعرفها (AICPA) " بأنها أساليب مختصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات الكترونياً، وتهدف الى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات واعداد التقارير"(موسكوف وسيمكن، مترجم: 2000: 354)، ويتم تقسيم الاساليب الى ثلاث مجموعات وكالاتي اساليب الرقابة على المدخلات : وتعتبر ذات أهمية نظرا لانها تمثل المرحلة التي غالبا ما تحدث فيها أخطاء (توماس وهنكي، مترجم: 2000: 450) وتقسم الى الرقابة على البيانات : وتهدف الى ضمان تسجيل العمليات جميعها لمرة واحدة فقط، وهل ان المدخلات المرفوضة تم تجديدها وتصحيحها قبل إدخالها الى النظام من جديد . الرقابة على صلاحية البيانات والتي تهدف الى التأكد من شمولية البيانات وعدم وجود نقص فيها بجانب التأكد من صحة وموضوعية المستندات قبل نقلها الى برامج النظام من جديد (نوروعدس، 2007 : 136) . اساليب رقابة معالجة البيانات والتي تهدف الى التحقق من صحة عملية معالجة البيانات بعد أن يتم ادخالها الى وحدة المعالجة المركزية (دزيي، 1996 : 20) ،وتتكون من جزأين: الأول يمثل المراقبة الذاتية التي يتم توفيرها من خلال تصميم الحاسب ذاته والبرامج التي تنظم عمله لتبقى مستقرة ولا يمكن حذفها . ويتمثل الثاني بالمراقبة البرمجية التي يضيفها مستخدم الحاسوب عن طريق التعليمات التي يتضمنها البرنامج عند تنفيذه. (تنتوش، 1998 : 358) وأخيراً" اساليب رقابة المخرجات والمصممة للتأكد من ان البيانات قد تم توصيلها الى المستفيدين.(لطفي، 2005 : 21). هذا ومع استخدام معظم المصارف لأجهزة الحاسب الآلي ، فلا بد من وضع أنظمة داخلية للرقابة على الحاسب الآلي ووضع بعض الاجراءات العامة للرقابة مثل : فصل وظائف ادارة الحاسوب عن وظائف الادارات الاخرى، عدم تخويل ادارة الحاسوب بالقيام بأية عملية تتعلق بانشطة المصرف ، وضع نظام مناسب لتقييم العمل داخل ادارة الحاسوب ، وضع تعليمات تحدد شروط الموافقة على تعديل برامج الحاسوب ووضع اجراءات رقابية على المدخلات وعلى عمليات التشغيل .

المحور الثاني : تصميم استمارة الاستبيان وتحليل النتائج للمصارف قيد التحليل والدراسة :

القسم الأول : وخصص لأهداف الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني التي تسعى المصارف الى تحقيقها و من خلال المتغيرات ($X_5 - X_1$) وكما هو موضح في أدناه:

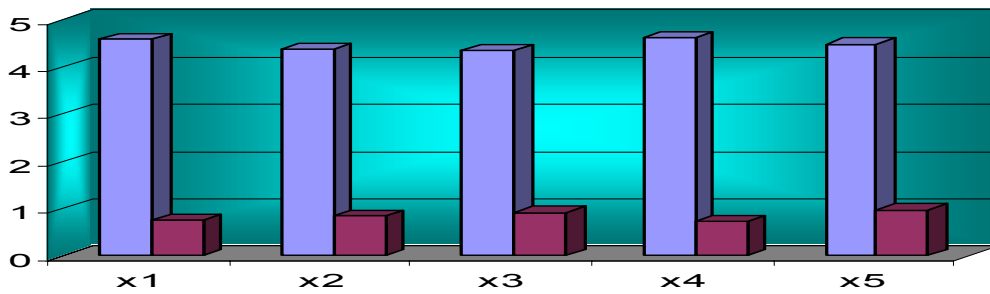
جدول (8) متغيرات أهداف الرقابة الداخلية

المتغيرات	الأهداف
X1	ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف .
X2	حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف من سوء الاستخدام .



X3	التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة العليا.
X4	تنمية الكفاءة الإنتاجية في واجبات ومهام نظام المعلومات المحاسبي في المصرف.
X5	كشف الأخطاء والغش والتلاعب في نظام المعلومات المحاسبي بالمصرف.

ويبين الرسم البياني المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أساس الرتب لأهداف الرقابة الداخلية ، وتظهر مقاييس التشتت المأخوذة من حجم عينة (N=123) والتي تشير الى انه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري بدلالة قيمة المتوسط الحسابي لها كلما أدت الى اضعاف قدرة هذا المتغير ودوره في تفسير الفرضيات والاختلافات داخل المحور شريطة أن يكون هذا المتغير مستقل عن بقية المتغيرات.



الوسط الحسابي	4.593	4.382	4.372	4.642	4.495
انحراف معياري	0.766	0.844	0.924	0.725	0.986

وبقصد التأكد من درجة موثوقية تحليل المتغيرات، تم استخدام اختبار (Bartlett's) وكالاتي :
جدول (9) نتائج اختبار بارتللت لأهداف الرقابة الداخلية

0.842	مقياس الملائمة لاحتساب بارتللت
224.075	قيمة مربع كاي التقريبية
10	درجة الحرية
0.000	معيان الخطأ

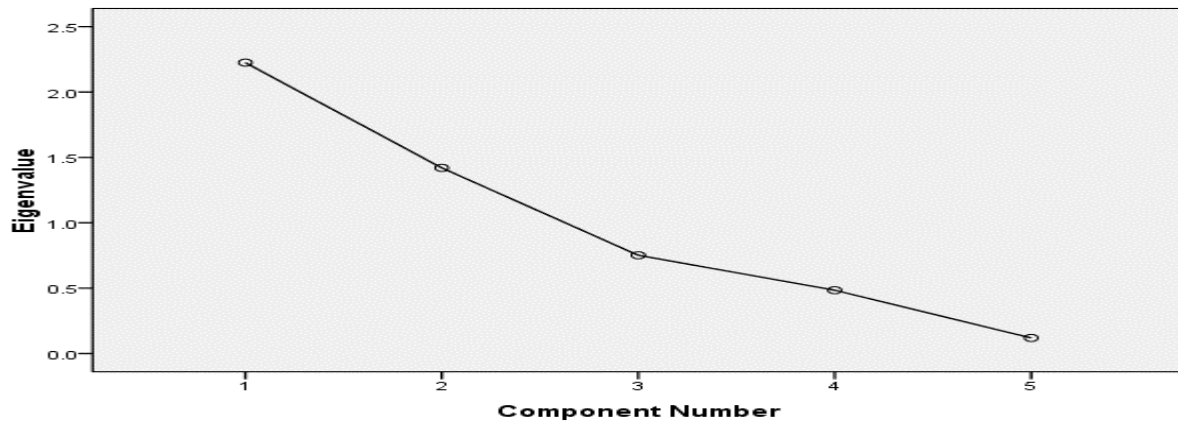
ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن قيمة X^2 المحسوبة (224.075)، أكبر من X^2 الجدولية (18.307) بدرجة حرية (10)، لذا يتم رفض فرضية العدم، وهذا يعني ان دور المتغيرات الداخلة في تحليل قسم اهداف الرقابة الداخلية ذات أهمية نسبية مختلفة بعضها عن البعض، أو هنالك متغيرات ذات أهمية نسبية كبيرة والتي تشكل بالنهاية المركبات الاساسية أما المتغيرات ذات الاهمية النسبية الصغيرة فأنها لا تشكل أهمية في تفسير القسم وتستبعد من التحليل، علماً بأن المتغيرات التي تشكل المركبات الأساسية هي التي لها جذور مميزة أكبر من (1). وبالذهاب الى الجدول (10) والذي يمثل مرحلة استخلاص المتغيرات الاساسية في تحليل كل محور فسيتم البدء باستخراج القيم النهائية المميزة للمتغيرات ويتم استخراجها بالترتيب من المتغير ذو أكبر قيمة مميزة كما في العمود (1-2) في الجدول ، ثم يتم تحديد الأهمية النسبية لكل متغير بموجب هذه القيم المميزة ولذلك تسمى بنسبة التباين للمتغيرات المدرجة في العمود (2-2) وان المتغير ذو أكبر قيمة مميزة يقابل أكبر نسبة التباين، وان المتغير الاول ذات قيمة مميزة (3.061) فأن (61.225) هي تمثل نسبة المساهمة للعامل الأول في تفسير هذا المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات. أما العمود (3) فيمثل ايجاد القيم المتلى لكل من القيم المميزة ثم الاهمية النسبية والاهمية النسبية التراكمية المتلى، علماً بأن المكونات الرئيسية التي ظهرت في التحليل بموجب القيم المميزة مكونات مستقلة، مما يعطي التأثير المستقل على التحليل لهذا المتغير.

جدول (10) نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأهداف الرقابة الداخلية

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			المتميزات
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة .	التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير.	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للأختلافات للمتغيرات	نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الاولية لكل متغير	القيم المميزة لكل متغير	X1
61.226	61.226	3.061	61.225	61.226	3.061	

أما الرسم البياني للقيم المميزة لمتغيرات أهداف الرقابة الداخلية فيظهر بأن المتغير (X_1) له انحدار قوي نحو الأسفل وبدرجة متفاوتة، أما المتغيرات الأخرى من (X_5 - X_2) فهي غير جوهرية لأن قيمتها تبدأ بالاقتراب بعضها من البعض والميل نحو التوازي مع المحور الأفقي، وبناء على ذلك فإن أفراد عينة البحث يرون بأن دور الرقابة الداخلية هو ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصرف بالدرجة الأولى.

Scree Plot



القسم الثاني: فقد خصص للبحث في متغيرات مكونات نظام الرقابة الداخلية وكما في أدناه :

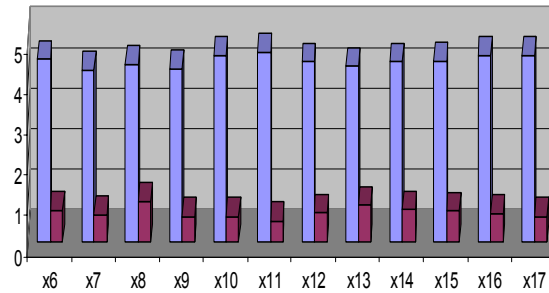
جدول (11) متغيرات مكونات الرقابة الداخلية

المتغيرات	مكونات الرقابة الداخلية	ثقة الرقابة
X6	توصيف وظيفي يحدد الصلاحيات و الواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية واقتصادية التي تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف	
X7	القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات واللوائح التي تحت الموظفين على التمسك بالقيم الأخلاقية في أدائهم للمهام المكلفين بها.	
X8	خضوع عمل كل موظف لمسؤول يشرف عليه ويقوم بكفاءة أداءه .	
X9	عقوبات مشددة وراعدة تفرض من قبل الإدارة المسؤولة عن المصرف عند إكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام.	



X10	توفر وسائل محاسبية تتبعها إدارة المصرف لتقويم الأداء الشامل ، مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية .	الرقابية الإنشيطه
X11	رقابة داخلية لحماية الموجودات والملفات والمعلومات والأجهزة داخل المصرف .	
X12	دراسة المخاطر الناتجة عن تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية الجديدة للمصرف .	تقدير المخاطر
X13	دراسة المخاطر الناتجة عن تغيير الموظفين في المصرف .	
X14	دراسة المخاطر التي تهدد أمن المعلومات في نظام المعلومات داخل المصرف .	
X15	الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعه	المعلوما والاتصالات
X16	توفير المعلومات للأشخاص في الوقت المناسب لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية .	
X17	المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمكونات الرقابة الداخلية ، لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب ، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث	المتابعة

ويمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات من خلال الآتي :



الوسط	4.52	4.24	4.39	4.29	4.61	4.68	4.45	4.34	4.45	4.46	4.61	4.61
أنحراف	0.79	0.68	1.01	0.67	0.63	0.53	0.7	0.91	0.80	0.01	0.7	0.63

وبالذهاب الى اختبار بارتلنت لفرضية العدم باستخدام مربع كاي تم الحصول على النتائج التالية:

جدول (12)

نتائج اختبار بارتلنت لمكونات الرقابة الداخلية

0.840	مقياس الملائمة لاحتساب بارتلنت	احتساب بارتلنت
561.816	قيمة مربع كاي التقريبية	
66	درجة الحرية	
0.000	معيار الخطأ	



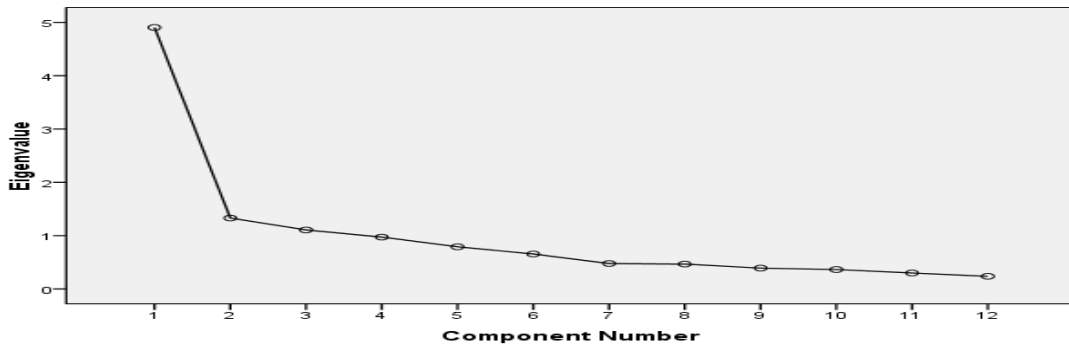
ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة X^2 المحسوبة تساوي (561.816) وتقارن بـ X^2 الجدولية بدرجة حرية (66)، وهو أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى دلالة يساوي صفراً، لذا يتم رفض فرضية العدم، لأن هناك اختلاف في تأثير المتغيرات الداخلة في تحليل المتغيرات، ويوضح الجدول (13) القيم النهائية المميزة ونسبة المساهمة للمتغيرات المميزة في تفسير القسم بشكل مستقل عن باقي المتغيرات، وكالاتي:

جدول (13) نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لمكونات الرقابة الداخلية

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			المتغيرات
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة واحدة تلو الأخرى	التدوير للتباينات بشكل أحادي	القيم النهائية المميزة لكل متغير	نسبة التفسير المتراكم للأختلافات للمتغيرات	نسبة تفسير الاختلافات الأولية لكل متغير	القيم المميزة لكل متغير	
40.867	40.867	4.904	40.867	40.867	4.904	X6
51.954	11.087	1.330	51.954	11.087	1.330	X7
61.181	9.227	1.107	61.181	9.227	1.107	X8

وتبين نتائج التحليل العاملي بأن هنالك ثلاث قيم مميزة أكبر من الواحد الصحيح، وتشكل نسباً مختلفة من التباينات يبلغ مجموعها (61.181%) من التباين الكلي، حيث ان المتغير الأولى " توصيف وظيفي يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة المطلوبة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية واقتصادية التي تتطلبها مختلف الوظائف داخل المصرف" ضمن بيئة الرقابة يفسر (40.867%) من التباين الكلي، والمتغير الثاني ضمن بيئة الرقابة " القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات واللوائح التي تحث الموظفين على التمسك بالقيم الأخلاقية في أدائهم للمهام المكلفين بها " يحتل المرتبة الثانية من القيم المميزة ويفسر نسبة (11.087%)، أما المتغير الثالث والأخير "خضوع عمل كل موظف لمسئول يشرف عليه ويقيم كفاءة أداءه " يفسر نسبة (9.227%) من التباين الكلي، وكما موضح بالرسم البياني التالي:

Scree Plot



X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12 X13 X14 X15 X16 X17



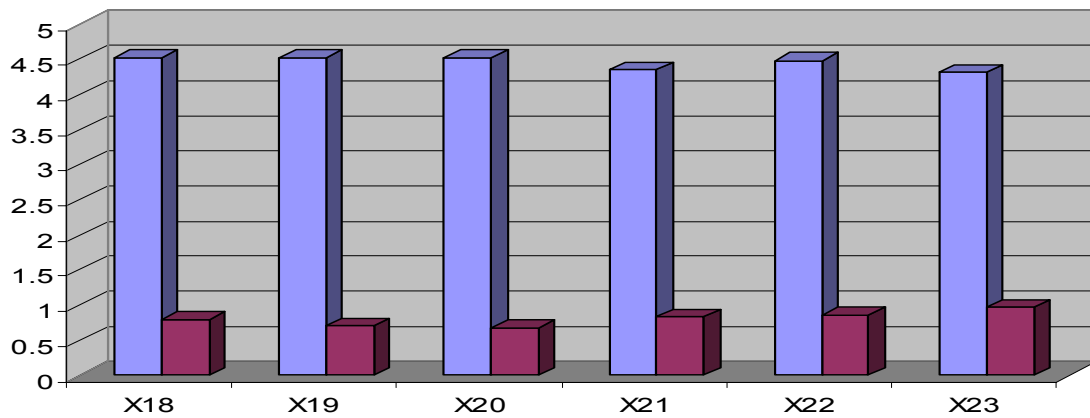
ويتضح من الرسم البياني بان المتغيرات ($X_8-X_7-X_6$) لها أنحدار قوي وبدرجات متفاوتة، أما المتغيرات من ($X_{17}-X_9$) فليس لها دوراً "جوهرياً" وكلاً على أفراد، لأن القيم تبدأ بأقترابها والميل نحو التوازي مع المحور الأفقي، وحسب رأي أفراد العينة فأن الأمور الرقابية المتعلقة بالمتغيرات الثلاثة السابق ذكرها قد أخذت نسبة (61,181%)، أما المتغيرات الأخرى فقد تم إهمالها .

القسم الثالث: خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، ويمكن بيان متغيراتها من خلال الجدول الآتي

جدول (14) متغيرات خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

المتغير	الخصائص
X18	السرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة و من ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة .
X19	إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للالتزام ، ووظائف أخرى يمكن برمجتها بحسب حاجة المستخدمين .
X20	أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة .
X21	تصنيف المعلومات المخزونة من داخل نظام المعلومات المحاسبي حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون هذه المعلومات صالحة في عملية اتخاذ القرارات .
X22	ضمان التسجيل والتخزين للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً ويمنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود .
X23	إعطاء النتائج بصحة عالية جداً ، فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ إلا ما قد يرتكبه الملحق أثناء عملية إدخال البيانات من الأخطاء .

ويمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات أعلاه عن طريق الرسم التالي :



متغير	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
X18	4.520	0.793
X19	4.520	0.705
X20	4.520	0.682
X21	4.353	0.830
X22	4.495	0.862
X23	4.315	0.968

أما بالنسبة لنتائج اختبار Bartlett لمحور خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني فهي كالتالي :

جدول (15) نتائج اختبار بار تلت لخصائص نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

0.32	مقياس الملائمة لاحتساب بار تلت	
291.515	قيمة مربع كاي التقريبية	احتساب بار تلت
15	درجة الحرية	
0.000	معيان الخطأ	

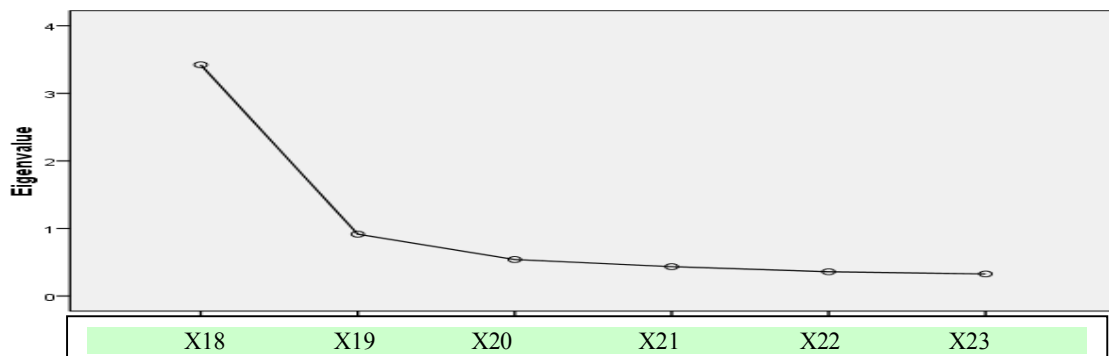
يتبين من الجدول اعلاه بأن قيمة X^2 المحسوبة هو 291.515، وتقارن بـ X^2 الجدولية بدرجة حرية (df=15)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (24.996) لذا فان نتيجة الاختبار هي رفض فرضية العدم لوجود اختلاف في تأثير المتغيرات الداخلة في التحليل، ويوضح الجدول التالي القيم النهائية المميزة للمتغيرات ونسبة المساهمة للمتغيرات المميزة في تفسير المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات و كالاتي:

جدول (16) نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لخصائص نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			المتغير
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة .	التدوير للتباينات بشكل أحادي	القيم النهائية المميزة لكل متغير	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للأختلافات للمتغيرات	نسبة تفسير الاختلافات الأولية لكل متغير	القيم المميزة لكل متغير	X18
57.041	57.041	3.432	57.041	57.041	3.422	

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن (X_{18}) هو المتغير المستقل الذي يفسر خاصية النظام بأهمية نسبية متراكمة (57.041%)، أما ما تبقى من المتغيرات (X_{19} - X_{23}) ل فتهمل من أنها ليست بذات دلالة في تفسير التباينات. ومن خلال الرسم البياني التالي للقيم المميزة يلاحظ أن المتغير (X_{18}) له انحدار قوي نحو الأسفل .

Scree Plot



أما باقي المتغيرات من (X_{19} - X_{23}) فهي غير جوهرية، لأن قيمها تقترب وتميل نحو التوازي مع المحور الأفقي مع عدم أخذ الأهمية النسبية للخصائص الأخرى لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، وهذا يدل على ان استخدام النظام يلعب دوراً في نجاح المصرف، كما يتيح أفقا واسعا للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات المصرفية هذا بالإضافة الى الكمالية في

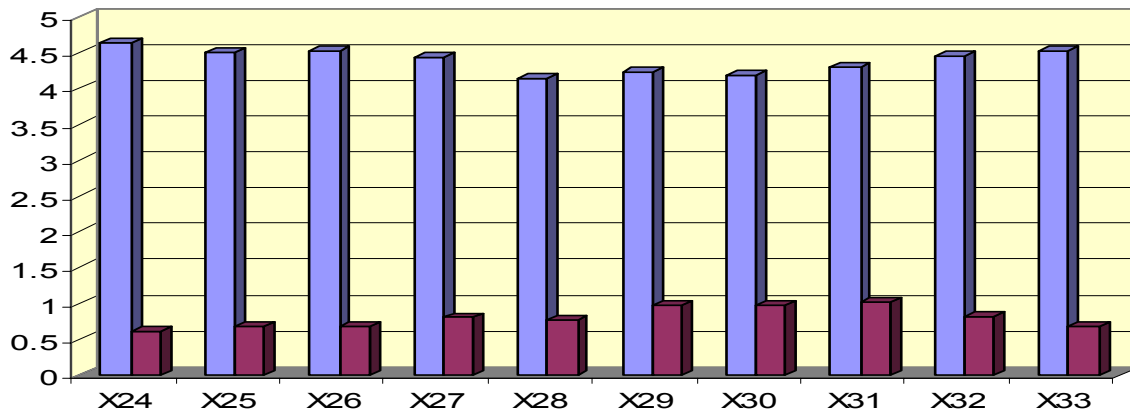


التشغيل، وامكانية تخزين كميات كبيرة من البيانات وسرعة تحليل وتلخيص وعرض المعلومات، وتحقيق فعالية أكبر في التشغيل والارتفاع بمستويات الكفاءة.
القسم الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وقد تم تسمية متغيراتها لغرض التحليل بالآتي :

جدول (17) متغيرات خصائص المعلومات المستخرجة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

المتغيرات	خصائص المعلومات
X24	الملائمة ، أي توفير المعلومات المحاسبية عند الطلب وحسب المواصفات المطلوبة كما ونوعا.
X25	الموثوقية ، وإمكانية الثقة بها أو الإعتماد عليها .
X26	قابلية المعلومات للمقارنة .
X27	الثبات في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح .
X28	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب .
X29	الموضوعية وخلوها من التحريف والتشويه .
X30	الوقتية ، وبإمكان المصرف الحصول عليها عند الحاجة لاتخاذ القرارات .
X31	الصحة و خلوها من الأخطاء والتحيز .
X32	الوضوح وعدم الغموض لكي يتمكن المستفيد من الوصول الى قراراته الصائبة .
X33	الاكتمال ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة .

ويمكن بيان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات خصائص المعلومات المحاسبية و كالتالي :



متوسط حسابي	4.64	4.49	4.52	4.43	4.13	4.22	4.19	4.30	4.45	4.52
انحراف معياري	0.60	0.68	0.68	0.80	0.77	0.96	0.96	1.02	0.81	0.66

و عند عمل اختبار بارنلت لفرضية العدم باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية :

جدول (18) نتائج اختبار بارنلت لخصائص المعلومات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

847	مقياس الملائمة لاحتساب بارنلت	
516,935	قيمة مربع كاي التقريبية	احتساب بارنلت

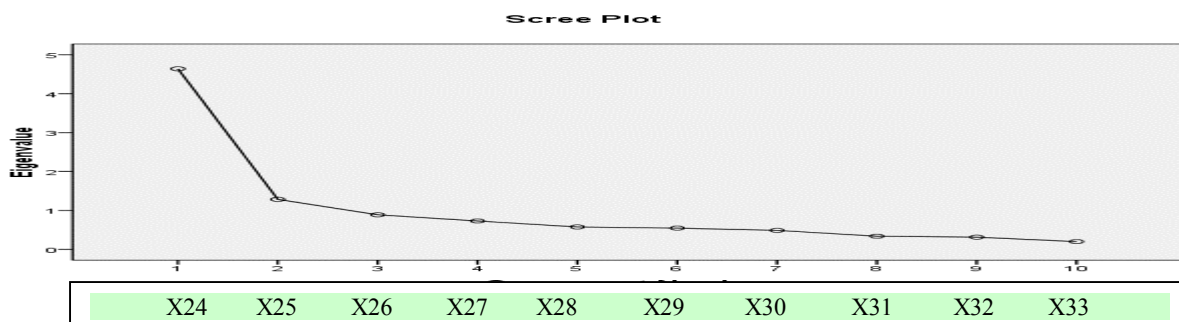


15	درجة الحرية
0.000	معيار الخطأ

ويظهر الجدول السابق بأن قيمة X^2 المحسوبة هو (516.935) وبمقارنتها مع قيمة X^2 الجدولية بدرجة حرية (df = 15)، وهي أكبر من (55,758) (X^2 الجدولية) لذلك يتم رفض فرضية العدم لوجود اختلاف في تأثير المتغيرات الداخلة في تحليل المتغيرات، لذا سوف يتم تقليص المتغيرات إلى عدد أقل من المتغيرات، ومن ثم يتم بناء نموذج الانحدار واستبعاد المتغيرات ذات الارتباطات القوية والتي تؤدي إلى تشوية النتائج. ويوضح الجدول التالي القيمة النهائية المميزة ونسبة المساهمة للمتغيرات في تفسير العنصر بشكل مستقل عن باقي المتغيرات، حيث يبين التحليل العملي لمصفوفة الارتباطات الخاصة بمتغيرات هذا القسم أن هناك عاملين رئيسيين وبشكل تسلسلي يمثلان خصائص المعلومات المحاسبية المستخرجة من النظام كما في ادناه:
جدول (19) نتائج التحليل العملي على أساس تفسير التباينات لخصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

المتغير	العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى		
	2-1 القيم المميزة لكل متغير	2-2 نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الأولية لكل متغير	3-2 نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للأختلافات أو التباينات للمتغيرات	1-3 القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير	2-3 التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي	3-3 التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد اضافة الواحد تلو الأخر
X24	4.640	46.395	46.395	4.640	46.395	46.395
X25	1.284	12.843	59.239	1.284	12.843	59.239

ومن نتائج التحليل العملي يظهر بأن هناك عاملين مميزين أكبر من الواحد الصحيح، أي أن هناك عاملين رئيسيين في هذا التحليل، وتشكل نسبة (59.239%) من التباين الكلي، وهذه تشكل أهمية نسبية في تحقيق أهداف المصارف من خلال تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، حيث تفسر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني نسبة (46.3395%) وخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة في ظل هذا النظام تفسر نسبة (12.84%) من التباين الكلي ويتضح من الرسم البياني القيم المميزة لخصائص المعلومات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وكذلك نقاط كل عامل في المحور الأفقي (X24-X33) والقيم المميزة للعوامل على المحور العمودي، وأن المتغيرات (X25، X24) لهما انحدار قوي نحو الأسفل وبدرجات متفاوتة، أما المتغيرات (X26-X33) تبدأ هذه القيم بالاقتراب عن بعض والميل نحو التوازي مع المحور الأفقي، مما يدل على عدم جوهرية الأهمية النسبية الأحادية (الفردية) لهذه المتغيرات كلاً على أفراد.



القسم الخامس: أساليب الرقابة العامة في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و تتضمن المتغيرات التالية:
جدول (20) متغيرات أساليب الرقابة العامة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

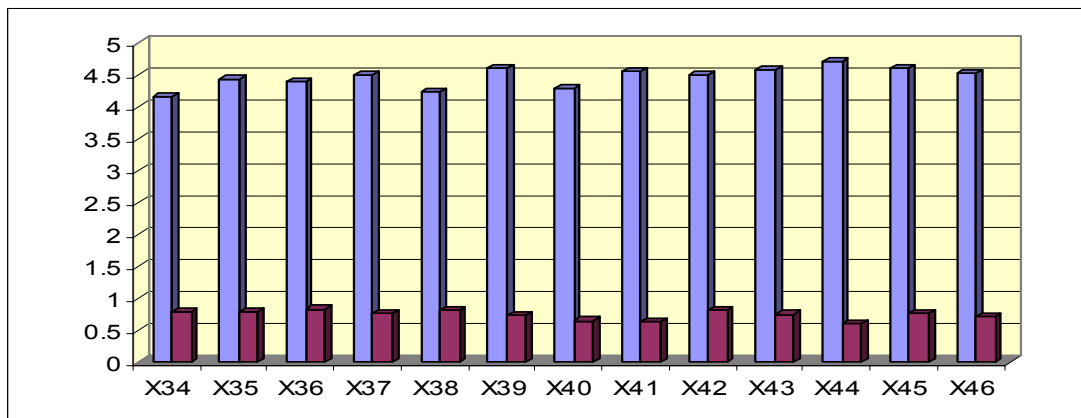
المتغيرات	الأساليب الرقابية	التنظيمية
X34	تخصيص إدارة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصرف.	الرقابية
X35	تحديد واجبات هذه الإدارة من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات و تشغيل الكمبيوتر والعمليات المساعدة وإعداد البرامج وتوصيل المعلومات.	
X36	الفصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية أو تعديل الملفات	
X37	فحص طرق تخصيص المهام والمسئوليات الخاصة بالعاملين في مركز الكمبيوتر .	
X38	ضمان إجراءات عدم الدخول الى قسم الحاسوب غير أوقات العمل الرسمي .	الرقابية
X39	توفير إحتياجات لمواجهة أخطار الحوادث مثل الحريق وانقطاع التيار الكهربائي	
X40	توفير إجراءات معينة لدخول وخروج الأجهزة من وإلى المصرف .	
X41	ضمان إجراءات رقابية لتأمين الشبكة الداخلية ومتابعة البيانات واكتشاف نقاط الضعف.	
X42	توفير إجراءات وتعليمات إدارية يتم بموجبها ابعاد الموظفين غير المخولين عن النظام.	الرقابية
X43	استخدام كلمات السر للتأكد من ان الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم الاتصال بالنظام	
X44	الاحتفاظ بالنسخ الاصلية للملفات والبرامج في أماكن آمنة في المصرف.	
X45	الحصول على الموافقات الرسمية على كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير النظام .	
X46	مراعاة اختبار النظام في ظل ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية.	

وبالذهاب الى اختبار بارنلت لفرضية العدم باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية:

جدول (21) نتائج اختبار بارنلت لأساليب الرقابة العامة

مقياس الملائمة لاحتساب بارنلت	0.791
احتساب بارنلت	قيمة مربع كاي التقريبية
	درجة الحرية
	معيان الخطأ
	101.2
	78
	0.000

وعند مقارنة X^2 المحسوبة (101.2) مع قيمة X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) ودرجة الحرية (78=d.f) يتبين بأن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من قيمة (90.531) الجدولية ، وهذا ما يدعو الى رفض الفرضية القائلة بعدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب الرقابة العامة في التحليل بشكل مستقل عن باقي المتغيرات .



المتغيرات	المتوسط سابي
X34	4.162
X35	4.439
X36	4.398
X37	4.495
X38	4.252
X39	4.609
X40	4.300
X41	4.560
X42	4.495
X43	4.455
X44	4.585
X45	4.723
X46	4.601

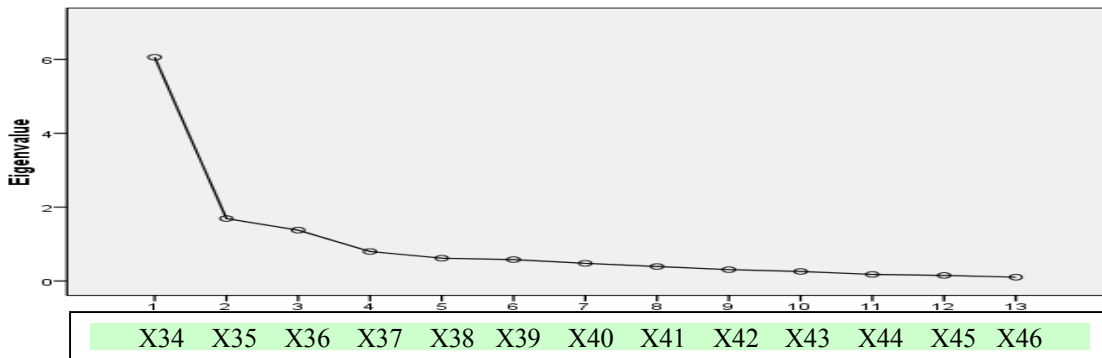
انحراف معياري	0.793	0.790	0.287	0.761	0.805	0.742	0.639	0.629	0.803	0.745	0.590	0.754	0.705
---------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

ويوضح الجدول التالي القيم المميزة للمتغيرات ونسبة المساهمة لها في التفسير بشكل مستقل عن باقي المتغيرات: جدول (22) نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأساليب الرقابة العامة

المتغير رقم	العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى		
	2-1 القيم لكل متغير	2-2 نسبة تفسير الاختلافات الأولية	3-2 نسبة التفسير المتراكم للمتغيرات	1-3 القيم النهائية المميزة	2-3 التدوير للتباينات أحادياً	3-3 التدوير المتراكم بعد الاضافة
X34	6.058	46.597	46.597	6.058	46.597	46.597
X35	1.691	13.011	59.607	1.691	13.011	59.607
X36	1.377	10.595	70.202	1.377	10.595	70.202

ويستنتج من الجدول (22) بأن ($X_{36}-X_{35}-X_{34}$) هي المتغيرات المستقلة لأساليب الرقابة العامة التي تفسر بأهمية نسبية متراكمة نسبة (70,202%) من التباين الكلي ، أما ما تبقى من المتغيرات من ($X_{46}-X_{37}$) فتهمل لأنها ليست بذات أهمية نسبية في تفسير التباينات لذلك القسم. ويلاحظ من الرسم بأن ($X_{36}-X_{35}-X_{34}$) لها انحدار قوي نحو الأسفل وبدرجات متفاوتة، أما المتغيرات ($X_{46}-X_{37}$) فقد كان دورها معدوماً وغير جوهري لأنها بدأت تقترب بعضها من البعض ، وحسب رأي الباحثين عن أساليب الرقابة العامة فإن دورها يتمثل في تخصيص إدارة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصارف.

Scree Plot



أما بالنسبة لعناصر أساليب الرقابة العامة كلاً على أفراد فقد ظهرت نتائجها على النحو الآتي :

1- أساليب الرقابة التنظيمية : وتتكون من خمس متغيرات من ($X_{37}-X_{34}$) ، ويوضح الجدول أدناه القيم النهائية لكل متغير في تفسير المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات، وعند مقارنة X^2 المحسوبة (194.989) مع قيمة X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) ودرجة الحرية (6=d.f) يظهر بأن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من (12.592) الجدولية، وهذا يدعو إلى رفض الفرضية القائلة بعدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب الرقابة التنظيمية داخل مركز الحاسوب في المصارف .



جدول (23) نتائج اختبار بارتلت لأساليب الرقابة التنظيمية

0.766	مقياس الملائمة لاحتساب بارتلت	
194.989	قيمة مربع كاي التقريبية	احتساب بارتلت
6	درجة الحرية	
0.000	معيان الخطأ	

ويوضح جدول (24) أن (X_{34}) هو المتغير المستقل الذي يفسر عامل اساليب الرقابة التنظيمية في مركز الكمبيوتر داخل المصارف بأهمية نسبية متراكمة (66.106%)، أما باقي المتغيرات فتهمل .

جدول (24) نتائج التحليل العاملي للقيم المميزة على أساس تفسير التباينات لأساليب الرقابة التنظيمية ومن خلال الرسم البياني التالي للقيم المميزة يمكن تعبير المتغيرات المتعلقة بمتغيرات أساليب الرقابة التنظيمية.

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			القيمة المميزة
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير التجميعي للمتغيرات	تدوير التباينات أحاديا"	القيم النهائية المميزة	نسبة التفسير المتراكم للتباينات	نسبة تفسير الاختلافات لكل متغير	القيم المميزة للمتغير	X34
66.106	66.106	2.644	66.106	66.106	2.644	



وبذلك يلاحظ أن (X_{34}) له انحدار قوي نحو الأسفل ، أما المتغيرات الأخرى فهي غير جوهرية ، لأن قيمها تبدأ باقتراب بعضها من البعض والميل نحو التوازي مع المحور الأفقي، حيث ان تخصيص ادارة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصارف يأتي بالدرجة الاولى من الأهمية.

2- أساليب رقابة الاجهزة : وتتضمن ثلاثة متغيرات (X40-X38) ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول (25) نتائج اختبار بارنلت لأساليب رقابة الأجهزة

0.706	مقياس الملائمة لاحتساب بارنلت	
104.291	قيمة مربع كاي التقريبية	احتساب بارنلت
3	درجة الحرية	
0.000	معيان الخطأ	

و بمقارنة X^2 المحسوبة (104.291) مع X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) ودرجة حرية (3=d.f) يلحظ أن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من (7.815) قيمة الجدولية ، وهذا يدعونا الى رفض الفرضية القائلة بعدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب رقابة الأجهزة في تحليل المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات .

جدول (26)

نتائج التحليل العاملي للقيم المميزة على أساس تفسير التباينات لأساليب رقابة الاجهزة

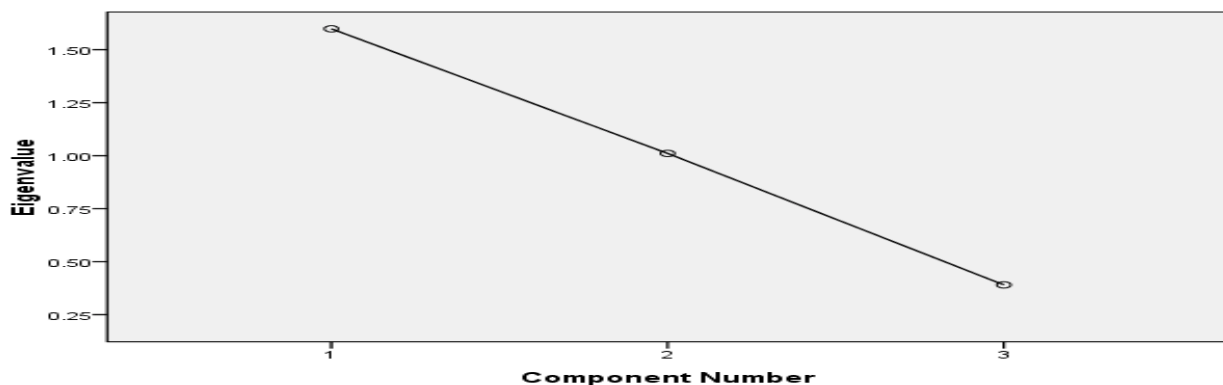
العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			القيم المميزة
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة	التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للأختلافات أو التباينات للمتغيرات	نسبة تفسير الأختلافات والتباينات الاولية لكل متغير	القيم المميزة لكل متغير	
70.222	70.222	2.107	70.222	70.222	2.107	X ₃₈

وكما يلاحظ بأن (X₃₈) هو

المتغير المستقل الذي يفسر عامل اساليب رقابة الأجهزة بأهمية نسبية متراكمة بنسبة (70.222%) ، أما ماتبقى من المتغيرات فتهمل لأنها ليست بذات دلالة في تفسير التباينات والاختلافات .

ومن خلال الرسم البياني التالي للقيم المميزة يمكن تعبير المتغيرات المتعلقة بمتغيرات أساليب رقابة الأجهزة .

Scree Plot





وبذلك يتبين بأن المتغير (X_{38}) له انحدار قوي وبدرجة متفاوتة، أما المتغيرات الأخرى فهي غير جوهرية.
3- أساليب رقابة التوصل الى النظام : وتمثلها ثلاثة متغيرات من (X_{41} - X_{43}) ويوضح الجدول (27) نتائج اختبار بارنلت وكالاتي :

مقياس الملائمة لاحتساب بارنلت	0.966
احتساب بارنلت	109.596
قيمة مربع كاي التقريبية	3
درجة الحرية	0.000
معيار الخطأ	

و بمقارنة قيمة X^2 المحسوبة (109.596) مع قيمة X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) وبدرجة حرية ($d.f=3$) يتضح بأن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من (7.815) قيمة الجدولية ، وهذا ما يدعو الى رفض الفرضية القائلة بعدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات

أساليب رقابة التوصل في تحليل المحور بشكل مستقل

ويوضح الجدول التالي القيم النهائية المميزة للمتغيرات ونسبة المساهمة في التفسير بشكل مستقل :

جدول (28)

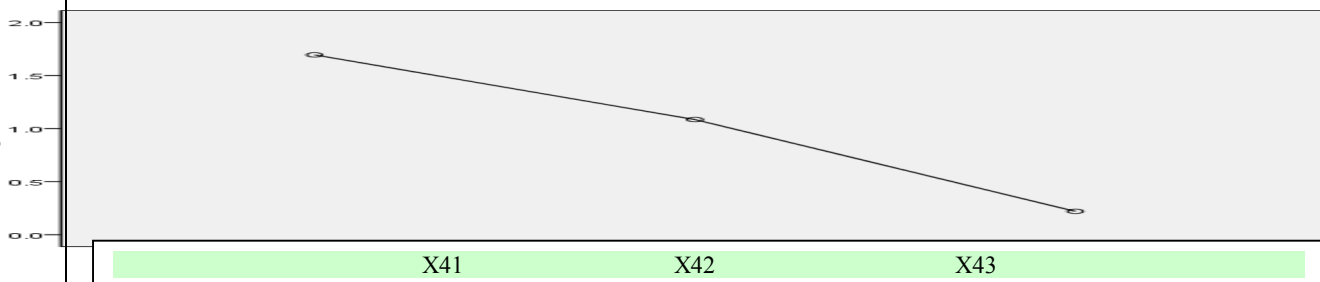
نتائج التحليل العاملي للقيم المميزة على أساس تفسير التباينات لأساليب رقابة التوصل الى النظام

العنصر	العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى		
	2-1	2-2	3-2	1-3	2-3	3-3
القيم المميزة لكل متغير	نسبة التفسير والتباينات الأولية لكل متغير	نسبة التفسير المتراكم للتباينات للمتغيرات	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير	التدوير للتباينات بشكل أحادي	التدوير للمتغيرات بعد الاضافة	
X41	2.119	70.649	70.649	70.649	70.649	

ويبين الجدول أعلاه بأن (X_{41}) هو المتغير المستقل

الذي يفسر عامل اساليب رقابة التوصل الى النظام بأهمية نسبية (70.649%)، أما ماتبقى من المتغيرات فتهمل لأنها ليست بذات دور في تفسير التباينات. ومن خلال الرسم البياني للقيم المميزة يمكن بيان المتغيرات المتعلقة بمتغيرات أساليب رقابة التوصل الى النظام.

Scree Plot



ومما تقدم يلاحظ بأن المتغير (X_{41}) له انحدار قوي نحو الأسفل وبدرجة متفاوتة ، أما المتغيرات الأخرى فهي غير جوهرية، لأن قيمها تبدأ بالميل نحو التوازي مع المحور الأفقي، مع عدم أخذ الأهمية النسبية للعوامل الأخرى، حيث ان استخدام كلمات السر



لتأكيد ان الاشخاص المعينين هم فقط المسموح لهم بالاتصال بنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يأتي بالدرجة الاولى من الأهمية.

5- أساليب رقابة توثيق وتطوير النظام : وتتمثل بثلاثة متغيرات (X44-X46) ونتائج كالاتي:

(جدول 29) نتائج اختبار بارنلت لأساليب رقابة توثيق وتطوير النظام

0.727	مقياس الملائمة لاحتساب بارنلت	
176.028	قيمة مربع كاي التقريبية	احتساب بارنلت
3	درجة الحرية	
0.000	معيان الخطأ	

وبمقارنة قيمة X^2 المحسوبة (176.028) مع قيمة X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) وبدرجة حرية (3=d.f) ويلاحظ بأن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من (7.815) قيمة الجدولية، وهذا ما يدعو الى رفض الفرضية القائلة بعدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب رقابة توثيق وتطوير النظام في تحليل المحور بشكل مستقل. ويوضح الجدول (30) القيم النهائية المميزة

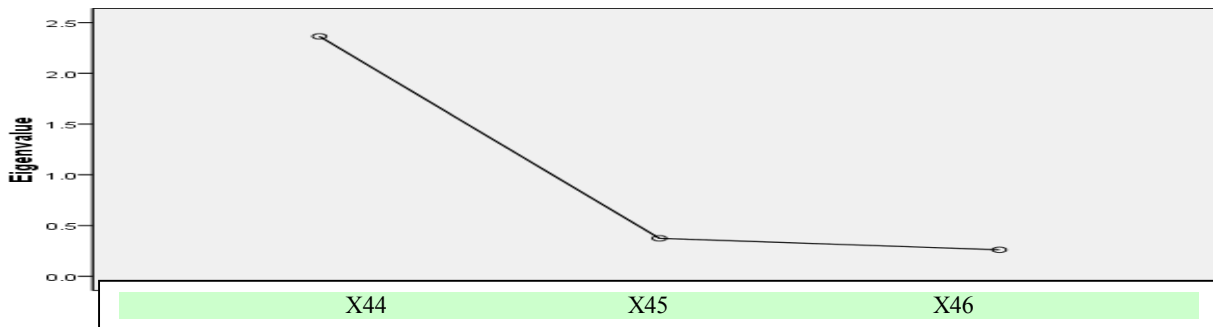
للمتغيرات ونسبة مساهمتها في تفسير القسم وبالشكل الآتي

جدول (30) نتائج التحليل العاملي للقيم المميزة على أساس تفسير التباينات لأساليب رقابة توثيق وتطوير النظام

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			القيمة المميزة
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير التجميعي للمتغيرات	التدوير للمتغيرات بشكل أحادي	القيم النهائية المميزة لكل متغير	نسبة التفسير التجميعي للأختلافات للمتغيرات	نسبة تفسير الاختلافات الأولية لكل متغير	القيم المميزة لكل متغير	X44
78.819	78.819	2.365	78.819	78.819	2.365	

ويتضح بأن (X_{44}) هو المتغير المستقل الذي يفسر عامل اساليب رقابة توثيق وتطوير النظام بأهمية نسبية متراكمة بنسبة (78.819%)، أما ما تبقى من المتغيرات فتهمل لأنها ليست بذات دلالة ودور يذكر. ومن خلال الشكل التالي للقيم المميزة يمكن تعبير المتغيرات المتعلقة بعنصر أساليب رقابة توثيق وتطوير النظام

Scree Plot



وبذلك يلاحظ أن المتغير (X_{44}) له انحدار قوي نحو الأسفل ، أما المتغيرات الأخرى فهي غير جوهرية.

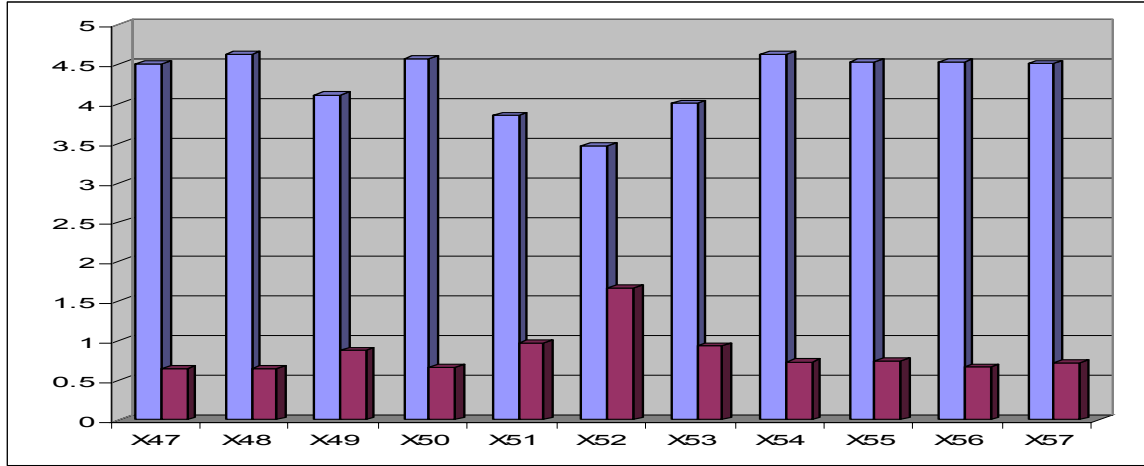


القسم السادس : أساليب الرقابة على التطبيقات في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني : تم تحديد متغيرات هذا القسم لغرض التحليل من (X₄₇-X₅₇) كالاتي :

بارتلنت لفرضية الآتية : اختبار بارتلنت التطبيقات	الأساليب الرقابية	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	وتم اعداد اختبار العدم كما في الجدول جدول (32) نتائج لأساليب الرقابة على
	التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات من إجراءات تكفل تسجيلها حدوثها .		
	تصحيح الأخطاء التي يتم إكتشافها في المدخلات ومن ثم إعادة المصححة .		
	الاحتفاظ بالمستندات الاصلية أو صورها للمدخلات وذلك من أجل بين المخرجات وتلك المستندات		
	ضمان إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب للتأكد من معالم التي تم إدخالها .	أساليب الرقابة على معالجة البيانات	
	وضع إجراءات رقابة تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها .		
	التأكد من عدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعامل		
	فحص تقارير ومستندات مخرجات مركز الكمبيوتر قبل توزيعها المختصة للتأكد من معقولية المعلومات التي تحتويها	أساليب الرقابة على المخرجات	
	ضمان صحة ومصداقية المعلومات المقدمة من قبل نظام المعلومات الالكتروني.		
	ضمان توفير قائمة بتقارير ومستندات مخرجات مركز الكمبيوتر .		
	وضع إجراءات رقابية جيدة لتوزيع التقارير .		
	توفير إجراءات محددة تضمن إيصال مخرجات النظام الى الجهات الوقت المناسب.		

مقياس الملائمة لاحتساب بارتلنت	0.781
احتساب بارتلنت	983.451
	55
	0.000

ويتضح من خلال النتائج الواردة بالجدول ، بوجود تأثير موجب وقوي وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.05%) (= & و ان ما يدعم ذلك قيمة (X²) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%) وبدرجة الحرية (55) التي هي (67.505) وهي أصغر من المحسوبة، وهذا يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن هناك اختلاف جوهري في تأثير كل متغير من متغيرات عناصر الرقابة على التطبيقات في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية للمصرف. ويمكن بيان المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المقاسة وكالاتي:



وسـ حسابي	4.504	4.626	4.113	4.577	3.853	3.471	4.008	4.626	4.528	4.528	4.512
انحراف معياري	0.644	0.645	0.879	0.665	0.972	1.670	0.936	0.728	0.750	0.669	0.717

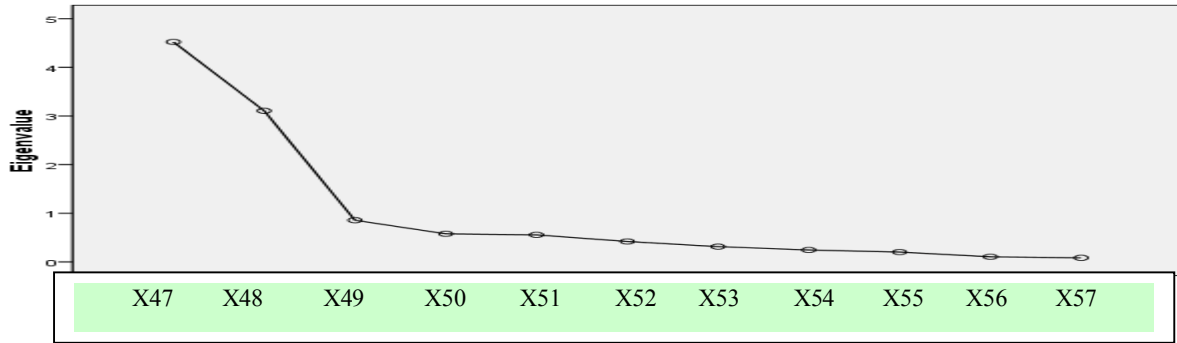
ويـ
ضح
الجدو
ل)
(33

القيم النهائية المميزة للمتغيرات ونسبة المساهمة للمتغيرات المميزة في تفسير المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات وكالاتي :
جدول (33) نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأساليب الرقابة على التطبيقات

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			التباين
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة	التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي.	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير.	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للاختلافات أو التباينات للمتغيرات.	نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الأولية لكل متغير.	القيم المميزة لكل متغير .	
41.121	41.121	4.523	41.121	41.121	4.523	X47
69.364	28.242	3.107	69.364	28.242	3.107	X48

ويتضح مما تقدم بأن المتغيرين (X_{48}, X_{47}) هما المتغيران المستقلان اللذان يفسران القسم بأهمية نسبية متراكمة بنسبة 69.364 %، أما ما تبقى من المتغيرات ($X_{57}-X_{49}$) هي أيضاً مستقلة ولكن ليست ذات أهمية نسبية في تفسير التباينات والاختلافات في قسم أساليب الرقابة على التطبيقات، ولذلك يرى غالبية أفراد العينة ان اساليب رقابة على المدخلات تأتي بالدرجة الاولى من الأهمية، وان عمل التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات من اجراءات تكفل تسجيل العمليات عند حدوثها يفسر نسبة 41.121 % من القيم المميزة للتباينات وتصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات ومن ثم اعادة إدخال البيانات المصححة يفسر التباين بنسبة 28.242 % . أما بالنسبة للرسم البياني للقيم المميزة للمتغيرات ($X_{57}-X_{47}$)، لفقرة أساليب الرقابة على التطبيقات فيبين بأن المتغيرين (X_{48}, X_{47}) لهما انحدار قوي نحو الأسفل و بدرجتين متفاوتتين، أما المتغيرات من ($X_{57}-X_{49}$) فتبدأ قيمهما بالاقتراب مما يدل على عدم جوهرية الأهمية النسبية الأحادية لهذه المتغيرات كما مبين في الرسم الآتي :

Scree Plot



أما بخصوص نتائج التحليل العاملي لعوامل أساليب الرقابة على التطبيقات فكانت كالآتي :

1- أساليب الرقابة على المدخلات : وتتكون من ثلاثة متغيرات لاغراض البحث (X49-X48-X47) ويوضح الجدول (34) نتائج اختبار بارتلنت لها :

جدول (34) نتائج اختبار بارتلنت لأساليب رقابة المدخلات

0.478	مقياس الملائمة لاحتساب بارتلنت
55.302	قيمة مربع كاي التقريبية
3	درجة الحرية
0.000	معيان الخطأ

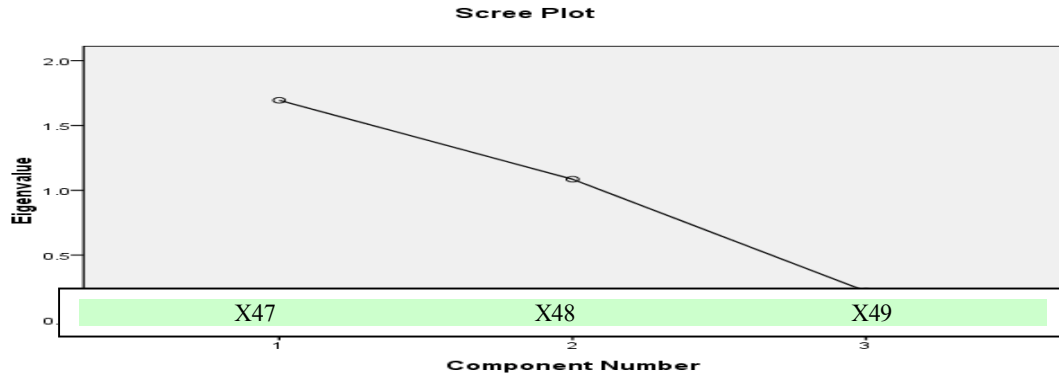
وعند مقارنة X^2 المحسوبة (55.302) مع قيمة X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) ودرجة الحرية (3=d.f) يلحظ أن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من (7.815) قيمة الجدولية ، وهذا يدعونا الى رفض فرضية عدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب رقابة المدخلات في تحليل المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات .

ويوضح جدول (35) القيم النهائية المميزة للمتغيرات في تفسير القسم بشكل مستقل وكالآتي :

جدول (35) نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأساليب الرقابة على المدخلات

العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			المتغير
3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1	
التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة .	التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي.	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير.	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للأختلافات للمتغيرات.	نسبة تفسير الاختلافات الاولى لكل متغير.	القيم المميزة لكل متغير.	
53.289	53.289	1.599	53.289	53.29	1.559	X47
86.90	33.691	1.011	86.90	33.691	1.011	X48

أما بالنسبة للرسم البياني للقيم المميزة للمتغيرات (X49-X47) لفقرة أساليب الرقابة على المدخلات فيبين بأن المتغيرين (X48,X47) لهما انحدار قوي نحو الأسفل وبدرجتين متفاوتتين أما المتغير X49 فتبدأ قيمته بالاقتراب والميل نحو التوازي مع المحور الافقي مما يدل على عدم جوهرية الأهمية النسبية لهذا المتغير .



2- أساليب الرقابة على معالجة البيانات والتي تتمثل بالمتغيرات من (X52-X51-X50)، ويوضح الجدول (36) نتائج اختبار بارتلنت الخاص بهما :

جدول (36) نتائج اختبار بارتلنت لأساليب الرقابة على معالجة البيانات

0.490	مقياس الملائمة لاحتساب بارتلنت
50.488	احتساب بارتلنت
3	قيمة مربع كاي التقريبية
0.000	درجة الحرية
	معيان الخطأ

وعند إجراء المقارنة مابين X^2 المحسوبة (50.488) مع قيمة X^2 الجدولية وبمستوى معنوية (0.05%) ودرجة الحرية (3=d.f) يلاحظ أن قيمة X^2 المحسوبة أكبر من (7.815) الجدولية، وهذا يدعونا الى رفض فرضية عدم وجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب الرقابة على معالجة البيانات في تحليل المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات ويوضح جدول (36) القيم النهائية المميزة للمتغيرات ونسبة المساهمة بشكل مستقل وكالاتي :

جدول (36)

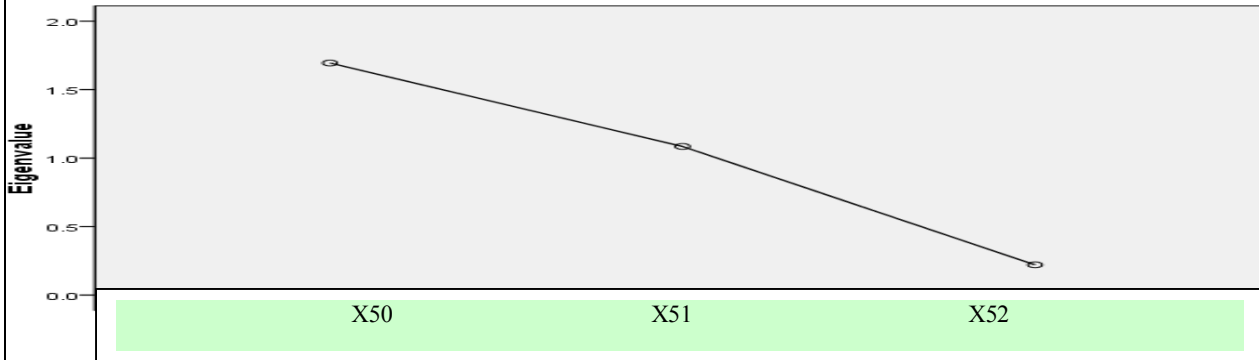
نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأساليب الرقابة على معالجة البيانات

المتغيرات	العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة					
	العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى					
	3-3	2-3	1-3	3-2	2-2	2-1
	التدوير التجميعي للمتغيرات بعد الإضافة	التدوير للتباينات بشكل أحادي.	القيم النهائية للقيم المميزة للمتغيرات.	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للاختلافات.	نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الأولية لكل متغير.	القيم المميزة لكل متغير.
X50	35.340	35.340	2.339	35.340	35.340	2.339
X51	77.781	42.441	1.011	77.781	42.441	1.011

وعند اعداد الرسم البياني للقيم المميزة للمتغيرات (X52-X50) لفقرة أساليب الرقابة على معالجة البيانات يتبين بأن المتغيرين (X51, X50) لهما انحدار قوي نحو الأسفل وبدرجتين متفاوتتين أما المتغير X52 فتبدأ قيمتها بالاقتراب والميل نحو التوازي مع المحور الافقي مما يدل على عدم جوهرية الأهمية النسبية الأحادية .



Scree Plot



- أساليب الرقابة على المخرجات : فتمثل بخمسة متغيرات من (X57 - X53) والاتي القيم النهائية للمتغيرات لكل متغير في تفسير المحور بشكل مستقل عن بقية المتغيرات.

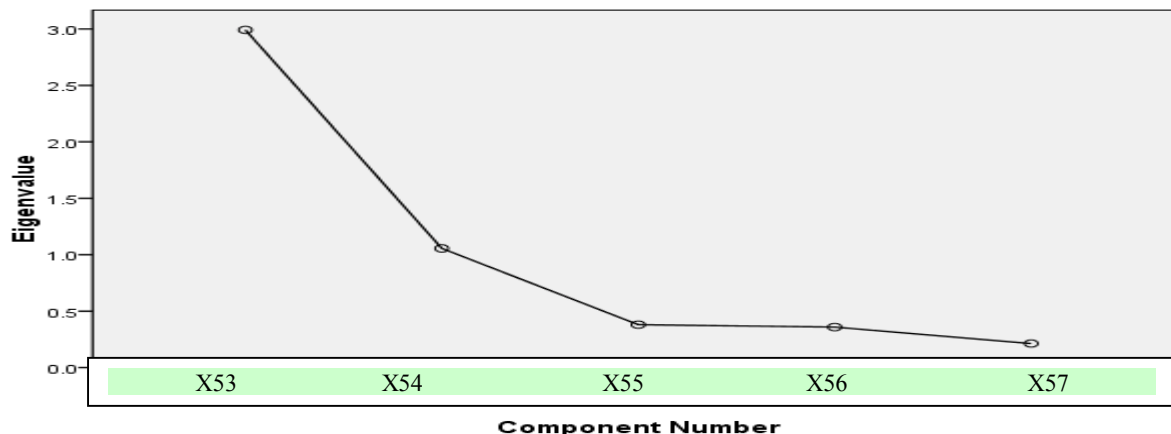
جدول (37)

نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأساليب الرقابة على المخرجات

المتغيرات:	العمود (2) القيم الأولية للقيم المميزة			العمود (3) تدوير قيم التباينات المثلى		
	2-1 القيم المميزة للمتغيرات	2-2 نسبة تفسير التباينات الأولية	3-2 نسبة التفسير التجمعي للمتغيرات	1-3 للقيم المميزة لكل متغير	2-3 التدوير للتباينات بشكل أحادي	3-3 التدوير التجمعي للمتغيرات بعد الإضافة
X53	2.992	59.34	59.834	2992	59.834	59.834
X54	1.056	21.118	80.952	1,056	21.118	80.952

وبلاحظ بأن (X53 و X54) هما المتغيران المستقلان اللذان يفسران عامل اساليب رقابة المخرجات بأهمية نسبية متراكمة بنسبة (80.952%)، أما ما تبقى من المتغيرات فتهمل لأنها ليست بذات دلالة والاختلافات .

Scree Plot





ويؤكد الرسم البياني أعلاه بأن المتغيرات (X53 و X54) لهما انحدار قوي نحو الاسفل وبدرجتين متفاوتتين، أما المتغيرات (X55-X57) فهي غير جوهرية لأنها قيمتهما تبدأ بأقترب بعضها من البعض الآخر . وبناءاً على كل ماتقدم من البحث والدراسة المعمقة النظرية والعملية ، يمكن رؤية الدور الكبير للرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات الإلكتروني والمتمثل بضرورة وجود مجموعة إجراءات تنفيذية تتمثل في فصل المهام المتعارضة وفصل الواجبات من خلال الاجراءات المحاسبية ، تفويض الصلاحيات للأشخاص المخولين بشكل واضح ، ووجود رقابة مادية على الموجودات والمعدات والأدوات المستخدمة ، التقييم المستمر للرقابة الداخلية من خلال التقارير الدورية الإدارية والمالية ، وجود نظام وظيفي متكامل يحدد مواصفات الوظائف وشروط أشغالها ، تسجيل العمليات في اوقاتها المحددة ، ايجاد دائرة خاصة بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية وما تتطلبه من مستلزمات ومقومات لتحقيق الرقابة الداخلية الفاعلة بكل اساليبها في المصارف على أن تعطى صلاحية رفع التقارير الى الإدارة العليا على غرار ما هو مسموح للرقابة الداخلية الكفوءة والفاعلة والأقتصادية ، استخدام أساليب الرقابة المزدوجة على العمليات الهامة لحمايتها من الأخطاء والغش والتلاعب والسرقة والأختلاس ، استخدام حسابات المراقبة الأجمالية والمطابقات الدورية وموازن المراجعة المعدة بشكل ممكن في ظل نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني ، وضع أنظمة داخلية للرقابة على الحاسب الآلي ونظمه ، فصل وظائف ادارة نظم المعلومات المحاسبية عن وظائف الادارات الأخرى ، عدم تحويل إدارة نظم المعلومات المحاسبية بالقيام بأية عملية تتعلق بانشطة المصرف ، وضع نظام مناسب لتقييم العمل داخل إدارة الحاسوب ، وضع تعليمات تحدد شوط الموافقة على تعديل برامج نظم المعلومات المحاسبية ، واخيراً وضع اجراءات رقابية على المدخلات وعلى عمليات التشغيل . و تعد إجراءات الرقابة أكثر أهمية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية عن تلك المتبعة في نظم اليدوية لعدة أسباب أهمها : 1. يتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية بواسطة الكمبيوتر يفوق تلك التي تعالج يدوياً ينتج عنه زيادة احتمال ارتكاب أخطاء . 2. يتم جمع ومعالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صورة غير قابلة للقراءة لا يمكن للإنسان مراقبة هذه البيانات والتحقق من دقتها وموضوعيتها والتي كان يسهل إجرائها تحت النظام اليدوي للمعلومات المحاسبية . 3. يصعب تتبع مسار التدقيق مما قد يترتب عليه احتمال قيام الموظفين غير الأمناء بأختلاس مبالغ طائلة من الوحدات الأقتصادية التي يعملون بها .

المحور الثالث : الخلاصة والمقترحات: أولاً الخلاصة:

1- شهدت الرقابة الداخلية تطوراً مستمراً في مفاهيمها، ابتداءً من النظر الى أهميتها في حماية الموجودات من السرقة وسوء الاستخدام والتأكد من صحة المعلومات المالية وكشف المخالفات والنواقص، مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والألتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعية، فضلاً عن مصداقية الإبلاغ المالي وتحسين نوعية التقارير المالية وتقليل أعمال التدقيق والوقت الضائع بجانب تقليل الكلف وتقليل الخسائر باعتبارها مرجع إرشادي لعمليات المصرف . 2- ان المبادئ والسياسات الخاصة بكفاية وفاعلية الرقابة على فعاليات العمل في البيئة التقليدية هي ذاتها التي تستخدم في البيئة الإلكترونية مع ملاحظة اختلاف الطرائق والإجراءات الفعالة في تنفيذ قواعد الرقابة. 3- أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وذلك للوقاية من زيادة مخاطر التلاعب والوقوع بالخطأ ، لذا تظهر الحاجة الى وجود نظام رقابة داخلي فعال لمواكبة التطورات والمستجدات في بيئة تكنولوجيا المعلومات. 4- يساعد تبني استخدام الكمبيوتر في نظم المعلومات المحاسبية والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية على تطوير أساليب إدارة المصارف، ورفع مستوى الصحة والإنتاجية في هذا المجال، وتوفير المعلومات الإدارية والمالية بشكل آني، وتسهيل إمكانيات تكامل المعلومات وترابط الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية وبالتالي إتاحة توفير الإحصائيات والمعلومات الصحيحة على مستوى القطاعات. 5- يؤدي تجاهل أساليب الرقابة في معالجة البيانات الكترونياً الى ظهور مشاكل كثيرة من ضمنها سرقة مصادر البيانات المخزونة في الحاسوب والخسارة في الكشف عن المعلومات السرية. 6 - يتطلب البحث باستمرار في إمكانيات تحديث وتطوير النظام المحاسبي ليتمكن من تحقيق أهداف إدارتها ضمن معايير التوفير في الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الصحة والفعالية، ولعل أهم ما



يجب تحقيقه في هذا الإطار هو السعي الحثيث للتحويل بالأنظمة المحاسبية من شكلها التقليدي اليدوي لتصبح أنظمة الكترونية تعتمد بشكل كامل على الحاسب الآلي الذي يحقق سرعة في إتمام فعال لمعايير العمل.7- لا يؤثر استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية في حد ذاته في بنية أهداف الرقابة الداخلية إلا أنه يؤثر في أدائها واجراءاتها ، إذ ينجم عن استخدام الحاسوب آثار إيجابية وأخرى سلبية.8- كلما تطورت التكنولوجيا وزاد استخدام انظمتها والاعتماد عليها زادت المخاطر التي يمكن التعرض لها، وبالتالي يجب فهم المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لمهاجمتها وتطبيق الضوابط والأساليب الرقابية.9- استخدمت (5) متغيرات من متغيرات أهداف الرقابة الداخلية في استمارة الاستبانة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في تحقيقها في المصارف ، وكانت نتيجة التحليل الاحصائي لأجوبة المبحوثين تظهر بأن هدف ضمان صحة ومصداقية المعلومات يأتي بالدرجة الاولى من الأهمية ومن ثم ليها الاهداف الاخرى.10 - تبين بأن هناك دور معنوي ذات دلالة احصائية لأساليب الرقابة العامة وأساليب الرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف ، التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب .

ثانياً المقترحات:

1- دراسة وتقييم وتحديد الأعمال التي تريد المصارف قيد الدراسة ممارستها بواسطة النظام الالكتروني والأنظمة التطبيقية وأنظمة الحماية اللازمة وتكاليفها والمخاطر ووسائل الوقاية منها وآليات التنفيذ. 2- توفير كادر فني مؤهل لتولي مهام وتنفيذ تلك الأعمال في المصارف قيد الدراسة، ووضع التعليمات والمعايير والإجراءات اللازمة لتنظيم الأعمال المنفذة و إجراءات الأمن المطلوبة وتطبيقها ، وكذلك توفير الأنظمة من أجهزة وبرمجيات وشبكات ربط، وأنظمة الحماية المناسبة ، مع وثائق تراخيصها وتدقيقها . 3- مراجعة ومتابعة أمن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف بشكل دوري ضمن سياسة واضحة للتأكد من سلامتها وتحسين أداؤها وتحديثها من خلال كادر فني مؤهل والتأكد من مدى كفاية الرقابة على الدخول إلى أماكن تواجد الأجهزة وغرف تشغيل الكمبيوتر ووجود خطط للطوارئ. 4- التأكد باستمرار التزام النظم الالكترونية للبيانات المحاسبية بالمعايير والأسس التي تكفل الاستخدام السليم لأسلوب المعالجة الكترونية والتطبيقات والبرامج اللازمة لذلك ومراقبة العمليات التشغيلية المنفذة وفق سياسة تستند إلى القوانين والتعليمات اللازمة وكذلك إعداد التقارير الدورية اللازمة وتقييمها ومتابعتها. 5- من الضروري إهتمام إدارة المصارف بالتطورات المستمرة في مجال تقنية المعلومات من أجل زيادة إمكانية توفير المعلومات الى الاطراف المستفيدة منها بالتوقيت والصحة المطلوبة، والملائمة للحالة القائمة، فضلاً عن وضوحها وشموليتها لجميع جوانب الحالة القائمة. 6- بما أن نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة، تؤثر في البيئة التي تعمل في نطاقها وتتأثر بها، فإن الأمر يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار تلك التغيرات والتطورات التي تحصل في البيئة المحيطة، ومحاولة الاستفادة منها، بما يمكن أن يساهم في تحقيق كل من كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها. 7- الاهتمام ببناء وتصميم نظام رقابة داخلي فعال في الاستجابة للتغيرات الذي يحدثه عصر تكنولوجيا المعلومات حيث لا بد أن يتوفر في بناء نظام الرقابة الداخلي جميع مكوناته الأساسية بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمله من جهة كما لا بد من



شمولية نظام الرقابة الداخلية على جميع عمليات المصرف من جهة ثانية . 8- تأهيل وتدريب مستخدمي نظم المعالجة الآلية في المصارف قيد الدراسة على آخر الاصدارات الدولية المختصة باصدار معايير الرقابة الداخلية، وذلك لتنمية الفكر الرقابي في ظل التطور الحاصل باستخدام التشغيل الالكتروني من خلال الحاسبات الالكترونية والتعرف على طبيعة هذا النظام بما يساعد على زيادة قدراتهم في الحفاظ على البيانات المحاسبية والطرق السليمة لحمايتها. 9- العمل من قبل إدارة المصارف على تحديد طبيعة العلاقة التبادلية بين احتياجاتها من المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والتي تتلائم ومدى قدرتها في اتخاذ القرارات الجيدة، وبالمقابل تأثيرها على مخرجات النظام ليستطيع عكس وترجمة هذه القرارات ضمن مخرجاته. 10- نتيجة لزيادة استخدام الحاسبات في نظام المعلومات المحاسبي، يوصي الباحثان بضرورة وضع مجموعة من القواعد والمبادئ والمعايير عند استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل نظم المعلومات بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية لتكون بمثابة قواعد رقابية ملزمة أثناء عملية الرقابة الداخلية .

أولاً: المصادر العربية

1. الوثائق والتقارير الرسمية :

- 1- لجنة انتوساي الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية حول معايير الرقابة الداخلية (2007) الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام، معلومات اضافية حول إدارة المخاطر في الجهات.
- 2- مجلس المعايير المحاسبية الرقابية العراقية (2000)، دليل التدقيق رقم (4).
- 3- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية (1999) القاعدة المحاسبية رقم 10.

2. الكتب العربية:

- 1- تنتوش، محمود قاسم (1998) نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل، دار الرواد والجيل للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.
- 2- توماس، وليم و هنكي، أمرسون (2000) المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر.
- 3- جمعة، أحمد حلمي (2005) المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
- 4- الجواد، دلال صادق و الفتال، حميد ناصر (2008) أمن المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن
- 5- حماد، طارق عبدالعال (2007) موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية - مصر .
- 6- حماد، أكرم ابراهيم (2006) الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جبهة للنشر، عمان ، الأردن .
- 7- الحميد، محمد عباس و نينو، ماركو ابراهيم (2007) حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.



- 8- السامرائي، إيمان فاضل و الزعبي، هيثم محمد (2004) نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 9- الصحن، عبدالفتاح محمد و سرايا، محمد السيد وشحاته، السيد (2006) الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية - مصر .
- 10- عبدالله، خالد أمين (2004) علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، داروائل للنشر ، عمان - الاردن.
- 11- عثمان، عبدالرزاق محمد (1999) اصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، جامعة الموصل.
- 12- قاسم، عبدالرزاق محمد (2003) نظم معلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر ، دمشق.
- 13- القاضي، حسين و دحدوح، حسين (2000) مراجعة الحسابات الاساسيات، ط1، بدون الناشر .
- 14- القباني، ثناء علي (2007) المراجعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية - مصر .
- 15- لطفي، أمين السيد أحمد (2007) دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية ، الاسكندرية - مصر .
- 16- ----- (2005) مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية - مصر .
- 17- ----- (2006) المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية - مصر.
- 18- المطارنة ، غسان فلاح (2006) تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر ، عمان - الاردن .
- 19- مطر، محمد عطية و السويطي، موسى (2008) التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، الطبعة الثانية، داروائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- 20- موسكوف، ستيفن و سيمكن، مارك ج (2002) نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، ترجمة كمالدين سعيد و أحمد حامد حجاج، دار المريخ، رياض - السعودية.

3. رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه :

- 1- الأركوازي، ليلي جهان حسين (2007) دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة .
- 2- دزيي، هوشيار عبدالله حويز (1996) مشاكل وصعوبات استخدام الحاسوب في عملية التدقيق، دراسة تطبيقية في عدد من المنشآت الخاضعة لتدقيق ديوان الرقابة المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة .
- 3- العامري، زهرة حسن (2003) أثر بعض المتغيرات البيئية في نظام المعلومات المحاسبي وانعكاساتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات، دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاعين الاشرافي والمختلط، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، غير منشورة .

4. الدوريات :

- 1- الججاوي، طلال (2006) تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات، دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، م 26، العدد 1 .



- 2- زغلول، هشام (2006) نحو نظام إلكتروني للرقابة الداخلية يتلاءم وأنشطة التجارة الإلكترونية، مجلة الرقابة المالية، العدد 14 .
- 3- نور، عبدالناصر، نائل عدس (2007) مقاييس الرقابة والأمان للبيانات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحوسب، دراسة ميدانية على البنوك التجارية في الأردن، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 18 .

5. الشبكة الدولية للمعلوماتية (الانترنت):

- 1- دحدوح، حسين (2007) أثر استخدام الحاسوب في معايير المراجعة المقبولة عموماً www.arablawinfo.com .
- 2- دهمش، نعيم وظاهر القشي (2004) مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية www.arabinfo.com .
- 3- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المقارنة بين المعايير البريطانية والأمريكية والسعودية للرقابة الداخلية

www.socpa.org.sa

ثانياً : المصادر الأنكليزية :

1. Books

1. A merrican Institute Of Certified Public Accounting (AICPA)(1987) Codification of Statements on Auditing Standard , AICPA Publications.
2. Arens, Alvin A , Randal Jandal J. elder & Mark S. Beasley (2005) Auditing An Integrated Approach , Pearson Education , Inc (10th ed) .
3. Arens , Alvin A , . Lobbecke, James K. (2000) Auditing : An Integrated Approach , Prentice – Hall International Inc . (8th ed) .
4. Boynton , William C , Raymond N. Johson , & Walter G.Kell (2001) Modern Auditing , John Wiley & Sons , Inc.(7th ed) .
5. Beasley, Mark S . Frank A. Buckless , Steven M. Glover & Douglas F. Prawitt (2003) Auditing Cases: An Interactive Learning Approach , Prentice – Hall / Pearson Education , Inc (2nd ed) .
6. konrath , Larry f. (2004) Auditing Arisk Analysis Approach 5th eddition , copyrith by south western.
7. Romney, Marshall & Steinbart,Pauljohn (2003) Accounting information systems, 9th International Edition , prentice hall .
8. Wante , Donald A , & Turney, Peter B. B . (1990) Auditing EDP Prentice – Hall International , Inc. (2nd ed) .
9. Wilkinson , Joseph W . Michael J. Cerullo , Vasant Raval, & Bernard Wong-on (2000) .Accounting Information Systems , John Wiley & Sons , Inc (4th ed .)